

المغالطات في القياس المنطقي

عند الإمام الغزالي

تأليف

هاني علي سليم طيلون

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد بكلية الدراسات

الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة - جامعة الأزهر

المغالطات في القياس المنطقي عند الإمام الغزالي.

هاني علي سليم طيلون.

تخصص العقيدة والفلسفة – قسم أصول الدين– كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة– جامعة الأزهر – مصر.

البريد الالكتروني: hany.tailoun@ azhar.edu.eg

الملخص:

تُعد الفوضى الفكرية واحدة من أبرز ملامح ثورة المعلومات والاتصالات التي نعيشها، ومن ثم فإن واقع هذا العصر يبرز لنا أن المغالطات تلعب دورًا مهمًا في حياة الناس، خاصة في أوساط المجتمعات التي لا تؤمن بالقيم الأخلاقية، وتجيز كل وسيلة من أجل الحصول على الغاية، رافعةً شعار: الغاية تبرر الوسيلة، ولهذا اهتم المناطقة بدراسة أسباب ومواضع المغالطات؛ إذ المنطق يزن العلوم من حيث حدودها، وقياسها، وتعريفها، وماهيتها، فيظهر ما كان صوابًا منها، ويذهب ما كان غلطا عنها، والإمام الغزالي واحد من أبرز المفكرين المسلمين تحمسًا للمنطق، وإيمانًا بفائدته في العلوم كلها، وقد ذكر – رحمه الله– تلك المغالطات التي تقع في القياس في كل كتبه التي تحدث فيها عن المنطق، وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أما التمهيد: فتحدثت فيه عن التعريف بالإمام الغزالي، وأما المبحث الأول: فعنوانه: بيان حقيقة المغالطة وأنواعها، وفيه ثلاثة مطالب: الأول: حول تعريف المغالطة ونشأتها، والثاني: عن أهمية المغالطات وفائدة معرفتها، والثالث: حول أنواع المغالطة، وأما المبحث الثاني: فتحدثت فيه عن المغالطات في القياس عند الإمام الغزالي، وأما



الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال موضوع البحث.

المنهج: اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

النتائج: تعد المغالطة نوعًا من أنواع الخطأ في التفكير، والذي يرتكب بقصد أو من دون قصد، وإن دراستها أو الاهتمام بها ليست من القضايا الجديدة في الفكر المنطقي، بل هي من المسائل القديمة المتجدّدة باستمرار، كما أن دراستها وتعلمها يمكن أن يطور مهارات التفكير المنطقي للباحث، وإن للقياس بصفة عامة قواعد استخلصها المناطقة قديمًا وحديثًا من خلال دراستهم له، وبالتالي فإن أي مخالفة لإحدى هذه القواعد هي أحد أنواع المغالطات القياسية، وقد عدّد الإمام الغزالي سبعة مثارات للغلط في القياس.

الكلمات المفتاحية: المغالطة – القياس– الإمام الغزالي– السفسطة – الخطأ – المنطق.

Fallacies in syllogism according to Imam Al-Ghazali.

Hani Ali Salim Talayoun.
Specialization in Creed and Philosophy - Department of Fundamentals of Religion - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Cairo - Al-Azhar University - Egypt.
Email: hany.tailoun@ azhar.edu.eg

Abstract:

Intellectual chaos is one of the most prominent features of the information and communication revolution that we are experiencing, and therefore the reality of this era shows us that fallacies play an important role in people's lives, especially among societies that do not believe in moral values, and allow every means in order to obtain the end, raising the slogan: The end justifies the means, and for this reason the regions were interested in studying the causes and places of fallacies, as logic weighs science in terms of its limits, measurement, definition, and what it is, so it shows what was right from it, and what was A mistake about her, and Imam Al-Ghazali One of the most prominent Muslim thinkers enthusiastic about logic, and a belief in its usefulness in all sciences, has mentioned - may God have mercy on him - those fallacies that fall in measurement in all his books in which he talked about logic, this research has included an introduction, a preface, two sections, and a conclusion, the introduction: I talked about the definition of Imam Al-Ghazali, and the first topic: its title: statement of the truth of the fallacy and its types, and it has three demands: The first: about the definition of fallacy and its origin, the second: the importance of fallacies and the usefulness of knowing them, and the third On the types of fallacy, and the second section: I talked about the fallacies in the measurement of Imam Al-Ghazali, and the conclusion: I

mentioned the most important results reached through the subject of research.

Methodology: In this research, I followed the inductive analytical approach.

Results: The fallacy is a type of error in thinking, which is committed intentionally or unintentionally, and studying or paying attention to it is not one of the new issues in logical thought, but rather one of the old issues that are constantly renewed Also, studying and learning them can develop the logical thinking skills of the researcher, and that measurement in general rules extracted by the regions old and new through their study of it, and therefore any violation of one of these rules is one of the types of standard fallacies, and Imam Al-Ghazali has enumerated seven triggers for error in measurement

Keywords:

Fallacy - Analogy - Imam al-Ghazali Sophistry - Error - Logic

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا وحبيبنا وقدوتنا ومعلمنا محمدًا رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، فاللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد ،،،

فبالرغم من المزايا العظيمة لثورة المعلومات والاتصالات التي نعيشها، إلا أن الفوضى الفكرية تُعد واحدة من أبرز ملامحها، فالأجيال التي نشأت في ظل هذا الانفتاح غير المسبوق في التاريخ باتت تتعرض يوميًا لسيل هائل من الأفكار والمعلومات الخاطئة والمضللة، والتي قد تغير عقيدتهم بالكامل.

ومن ثم فإن واقع هذا العصر يبرز لنا أن المغالطات تلعب دورًا مهمًا في حياة الناس، خاصة في أوساط المجتمعات التي لا تؤمن بالقيم الأخلاقية، وتجيز كل وسيلة من أجل الحصول على الغاية، رافعةً شعار: الغاية تبرر الوسيلة.

ولهذا اهتم المناطقة بدراسة أسباب ومواضع المغالطات في الحدود، والتعريف، والقياس، وفي موضوعات أخرى في علم المنطق؛ فالمنطق يزن العلوم من حيث حدودها، وقياسها، وتعريفها، وماهيتها، فيظهر ما كان صوابًا منها، ويذهب ما كان غلطا عنها.

ولقد أدرك المفكرون على اختلاف عصورهم أهمية المنطق كأداة للوصول إلى المعرفة الصحيحة، والإمام الغزالي واحد من أبرز المفكرين المسلمين تحمسًا للمنطق، وإيمانًا بفائدته في العلوم كلها، فقد عده مقدمة لجميع العلوم، فمن لم يحط به – على حد تعبيره– فلا ثقة له بعلومه أصلا، ومن ثم ألف – رحمه الله– في المنطق كتبًا مستقلة هي: (محك النظر)، و(معيار العلم)، و(القسطاس المستقيم)، زيادة على المقدمات التي استهل بها بعض مؤلفاته: كـ(تهافت الفلاسفة)، و(المستصفى في أصول الفقه).

وذكر – رحمه الله– تلك المغالطات التي تقع في القياس في كل كتبه التي تحدث فيها عن المنطق، ومنها: (مقاصد الفلاسفة، ومعيار العلم، ومحك النظر، والمستصفى)، وشرحها شرحًا وافيًا، واعتبر هذه المغالطات التي تقع في القياس مجارى نفوذ شيطانية، وأن بمقدور نور العقل سدّها عن طريق إلمامه بقواعد المنطق، ومن ثم جاء هذا البحث بعنوان **(المغالطات في القياس المنطقي عند الإمام الغزالي)**، محاولة منا للكشف عن أساليب الخداع والتضليل التي نتعرض لها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ما يجعل من دراسة هذه المغالطات ضرورة حتمية.

ويأتي تأكيدنا على أهمية موضوع المغالطات في الأغلب من جهة كونه أكثر موضوعات المنطق تطبيقيًا؛ لأن أهمية المنطق ناتجة في الأساس من كونه آلة علميّة لاجتناب الخطأ في التفكير، فقد كان السبب التاريخي في نشأة تدوين علم المنطق على أيدي العلماء كأرسطو هو الحيلولة دون وقوع الخطأ في الفكر، ومكافحة ما يثيره السفسطائيون من مغالطات، ومن هذا المنطلق كلما ازداد اهتمامنا بالأخطاء، والعثرات الفكرية، والتفاتنا إليها، ازدادت الظروف المواتية لجعل قوانين المنطق تطبيقية.

ومع أن المغالطات في نطاق المنطق إنما تتعلق بالحد والتعريف والقياس، بيد أننا سوف نتعرض للمغالطات التي تقع في القياس دون غيره؛ لأن الغلط يرد عليه أكثر من سواه، حتى أن المناطقة استخدموا كلمة (السفسطة) كثيرًا في مجال القياس المنطقي دون الحد والتعريف، فضلا عن كون الحد والتعريف يوصلان إلى العلم التصوري، في حين يوصل القياس إلى العلم التصديقي وهو المهم.

وهذا لا يعني أن القياس وحده موضع الغلط، بل إن كل أنواع الاستدلال الأخرى هي أيضًا مجال للمغالطات، لكننا سنقتصر على مغالطات القياس وحده؛ حيث إن القياس هو المقصد الأسمى، والمطلب الأعلى من علم المنطق.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما **التمهيد:** فتحدثت فيه عن التعريف بالإمام الغزالي، وأما **المبحث الأول:** فعنوانه: **بيان حقيقة المغالطة وأنواعها**، وفيه ثلاثة مطالب: **الأول:** حول تعريف المغالطة ونشأتها، **والثاني:** عن أهمية المغالطات وفائدة معرفتها، **والثالث:** حول أنواع المغالطة، **وأما المبحث الثاني:** فتحدثت فيه عن المغالطات في القياس عند الإمام الغزالي.

وأما **الخاتمة:** فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال موضوع البحث.

تمهيد

التعريف بالإمام الغزالي

نسبه ولقبه:

هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي، يكنى بأبي حامد لولد له مات وهو صغير، واشتهر بالطوسي نسبة إلى بلدة طوس وهي مدينة بخراسان، واشتهر أيضًا بالغزالي بتشديد الزاي وتخفيفها، فالغزّالي بتشديد الزاي نسبة إلى حرفة والده الذي كان غزّالاً يغزل الصوف ويتكسب منه، وهي نسبة صحيحة من حيث اللغة، والغزالي بتخفيف الزاي نسبة إلى قرية (غزالة) من قرى طوس التي ولد فيها، وهي نسبة صحيحة أيضًا من حيث اللغة (١).

لُقّب الإمام الغزالي بألقاب كثيرة في حياته، أشهرها لقب (حجّة الإسلام)، وله أيضًا ألقاب أخرى مثل: زين الدين، ومحجّة الدين التي يتوصل بها إلى

---

(١) انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للإمام الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، جـ١، ص٦، وطبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ٦، ص١٩١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، جـ٦، ص١٨، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م، جـ٤، ص٢١٦، وسير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م، جـ١٤، ص٢٦٧، والأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م، جـ٧، ص٢٢.

دار السلام، والعالم الأوحد، ومفتي الأمّة، وبركة الأنام، وإمام أئمة الدين، وشرف الأئمة (١).

وقد اختلف الباحثون في أصل الإمام الغزالي أعربي هو أم فارسي؟ فمنهم من يرى أنه من أصل عربي، ينتمي إلى السُّلالة العربية التي دخلت بلاد الفُرس أيام الفتوحات الإسلامية، وبالتحديد في بدايتها، بينما يرى آخرون أنه من أصلٍ فارسي (٢).

ونقول: إن هذا الأمر لا يؤثر على مكانة الغزالي، كإمامٍ ورائدٍ، ولا ينقص من قدره شيئًا، ما دام أنه نشأ مسلمًا وتكلم العربية وخدم لغة القرآن وشريعة الإسلام؛ إذ إن إثبات العربية لأصله لن يضيف له مجدًا في مجتمع شعاره: لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح، فهو المقياس الذي يتفاضل به الناس.

مولده ونشأته:

ولد الإمام الغزالي في قرية (غزالة) القريبة من مدينة طوس التابعة لولاية خُرسان (إيران حاليًا) في عام خمسين وأربعمائة هجرية (٤٥٠هـ)، وتسعةٍ وخمسين وألفٍ ميلادية (١٠٥٩م)، في عائلة فقيرة، حيث كان والده رجلاً

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ص١٩١، وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص٦، ووفيات الأعيان: لابن خلكان، مرجع سابق، جـ٤، ص٢١٦.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق كتاب الوجيز في فقه الإمام الشافعي: الإمام الغزالي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م، ص١٠.

فقيرًا صالحًا، يغزل الصوف ثم يبيعه في طوس، فيأكل من كسب يده، ولقد عرف عن والده ميوله للصوفية، حيث كان يحضر مجالس الفقهاء ويخدمهم، ويجد في الإحسان إليهم، وكان إذا سمع كلامهم بكى وتضرع إلى الله – تعالى – أن يرزقه ابنًا ويجعله فقيهًا، ويحضر مجالس الوعظ، فإذا طاب وقته بكى، وسأل الله أن يرزقه ابنًا واعظاً، فاستجاب الله دعوته، فرزقه بأبي حامد الذي صار أفقه أهل زمانه وبأخيه أحمد الذي صار واعظًا مؤثرًا.

وعندما اقتربت وفاة الوالد عهد إلى صديق له متصوف برعاية ولديه، وأعطاه ما لديه من مال يسير، وأوصاه بتعليمهما وتأديبهما، فاجتهد الرجل في تنفيذ وصية الأب على خير وجه حتى نفد ما تركه لهما أبوهما من المال، وتعذر عليه القيام برعايتهما والإنفاق عليهما، فألحقهما بإحدى المدارس التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، والتي كانت تكفل طلاب العلم فيها، مما ساهم في رفع مكانتهما ودرجتهما العلمية (١).

رحلاته في طلب العلم (٢):

سار الإمام الغزالي على درب أسلافه من العلماء، وأقرانه من طلاب العلم في السعي والسفر، رغبة في تحصيل العلم، وطلب مسائله وقضاياه، فتروى لنا كتب التراجم أن حياة الإمام الغزالي كانت حافلة بالترحال والتنقل من بلد إلى بلد للوصول إلى الحقيقة واليقين الذي كان ينشده.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ص١٩٣،١٩٤، وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص ٧.

(٢) انظر: الوجيز في فقه الإمام الشافعي: الإمام الغزالي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، مرجع سابق، ص١١.

فقد انتقل – رحمه الله– من مسقط رأسه (طُوس) إلى (جُرْجَان)، ثم رحل إلى (نَيْسَابُور)، ومنها إلى (بغداد)، ثم (دِمشق)، و(بيت المقدس)، و(مكة)، ثم عرَّج على (مصر)، وعاد في آخر ترحاله إلى وطنه (طوس) طودًا شامخًا من العلم، وبحرًا زاخرًا من المعرفة.

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أخذ الإمام الغزالي علمَه عن عدد من الأعلام الكبار، والذين كان لهم دور كبير في تكوين شخصيته العلمية، فأول من تتلمذ عليه هو الإمام أحمد بن محمد الرَّاذَكَاني (نسبة إلى رَاذَكَان وهي قرية من قرى طوس)، ومنهم: إمام الحرمين: وهو أبو المعالي عبد الملك الجويني ت(ت٤٧٨هـ)، ومنهم: أبو على الفَارَمَذِي، من أهل طوس و(فَارَمَذ) إحدى قراها، وتتلمذ في آخر حياته في الحديث على بعض المشايخ منهم: أبو سهل المروزي، ومحمد بن يحيى الزوزني (١).

تلاميذه: حَظِيَ الإمام الغزالي بجمع كبير من التلاميذ الذين نقلوا مؤلفاته، وأظهروا كثيرًا من علمه، فقد أثّر – رحمه الله– تأثيرًا عظيمًا في جمهور كبير من تلاميذه، وذكر الإمام الزبيدي(٢):

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ١٩٥، جـ٤، ص٢٩٤،٩١، جـ٥، ص٣٠٤، وشذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٨٣،٣٣٣، وسير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مرجع سابق، جـ١٣، ص٢٤٧، جـ١٤، ص٦٩–٧٠، وإتحاف السادة المتقين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص١٩، والوجيز في فقه الإمام الشافعي: الإمام الغزالي، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) إتحاف السادة المتقين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص٤٤، وانظر: الوجيز في فقه الإمام الشافعي: الإمام الغزالي، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها.

منهم: أبو النصر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الخَمْقَرِيّ، البهوني، ومنهم: أبو منصور محمد أسعد بن محمد الطوسي الواعظ الملقب بـ (حَفَدَة)، ومنهم: القاضي أبو بكر، محمد بن عبد الله محمد، المعروف بابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، ومنهم: أبو الفتح أحمد بن علي بن بَرهَان البغدادي الشافعي المعروف بابن الحمامي، ومنهم: الإمام أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري، ومنهم: أبو الحسن، جمال الإسلام، علي بن المُسَلَّم السُّلَمِيّ الدمشقي الفرضي، مفتي الشام في عصره (١)، وغير هؤلاء الكثير.

مؤلفاته:

ألّف الإمام الغزالي الكثير من الكتب في مختلف صنوف العلم، فقد أوتى بسطة في التأليف، ولِمَ لا فقد أجمع كل من ترجم له أنه كان واسع المعرفة، متفنِّنًا في العلوم، وأن ريادته كانت ذات جوانب متعددة وآفاق كثيرة، إذ له في كل عِلْمٍ عَلَمٌ، وفي كل معرفة يدٌ وقدم، ولعل أكبر دليل يعضد ما قلناه هو تلك المؤلفات العلمية الكثيرة التي خلَّفها الإمام الغزالي، والتي تنطق بالإمامة المطلقة والأستاذية الفذة.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ص٩٢، جـ٧، ص٢٥، وشذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي، مرجع سابق، جـ٦، ص٣٩٧، ١٠١، وفيات الأعيان : لابن خلكان، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٩٦، وسير أعلام النبلاء: للذهبي، جـ١٤، ص٣٣٦، جـ١٥، ص٤٢، وطبقات الشافعية: أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، جـ١، ص٣٢٥.

ذكر المرتضى الزبيدي أن للإمام الغزالي" تصانيف في غالب الفنون، حتى في علوم الحروف وأسرار الروحانيات وخواص الأعداد ولطائف الأسماء الإلهية "(١)، وقيل:" صنف (أي الإمام الغزالي) كتبًا لم يصنف مثلها، بل إن تصانيفه وزعت على أيام عمره فأصاب كل يوم كراس "(٢).

ومن أهم مؤلفاته: إحياء علوم الدين، الذي يعتبر – إن جاز التعبير – جامعة روحية عظيمة، يستطيع المسلم من خلالها أن يتعرف على روح الإسلام وجوهر العقيدة الإسلامية الصافي، فهو كتاب يُشع العلم والنور والإيمان والمعرفة، ويدعو إلى الأخلاق الفاضلة والآداب الحميدة، كما يدعو إلى تزكية النفس وترقيتها حتى تصل إلى مقام الإحسان.

وسنذكر الآن – بإيجاز – أهم كتب الإمام الغزالي المقطوع بصحة نسبتها إليه مرتبة حسب العلم الذي ألفت فيه:

ففي مجال الفلسفة والمنطق والكلام والعقيدة: مقاصد الفلاسفة، وتهافت الفلاسفة، والمنقذ من الضلال، والاقتصاد في الاعتقاد، وفيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، وقواعد العقائد، وكيمياء السعادة، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والأربعين في أصول الدين، وقانون التأويل، ومعيار العلم في فن المنطق، ومحك النظر في المنطق، والقسطاس المستقيم، وإلجام العوام عن علم الكلام.

---

(١) إتحاف السادة المتقين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص٢٧.

(٢) آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد القزويني، دار صادر، بيروت، ص٤١٣.

وفي مجال التصوف والأخلاق والتربية: إحياء علوم الدين، ومنهاج العابدين، وميزان العمل، ومعراج السالكين، وأيها الولد، والتبر المسبوك في نصيحة الملوك.

وفي مجال الأديان والفرق: القول الجميل في الرد على من غير الإنجيل، وفضائح الباطنية، وقواصم الباطنية.

وفي مجال الفقه: البسيط في المذهب أو البسيط في الفروع، والوجيز في الفقه، والفتاوى، **وفي مجال أصول الفقه:** تهذيب الأصول، وأساس القياس، والمستصفى من علم الأصول (١).

وفاة الإمام الغزالي:

انتقل – رحمه الله – إلى رحمة ربه بطوس يوم الاثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخَمْسمِائة، ودفن بظاهر قَصَبَة طابران (٢).

وقد حكي ابن الجوزي – رحمه الله – عن أخيه أحمد في قصة وفاته:" قال: لما كان يوم الاثنين وقت الصبح، توضأ أخي وصلى وقال: علي بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عينيه وقال سمعًا وطاعة للدخول على الملك، ثم مد رجليه، واستقبل القبلة، وانتقل إلى رضوان الله تعالى "(٣)، رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

([1]) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٢٤، ووفيات الأعيان: لابن خلكان، مرجع سابق، جـ٤، ص٢١٧، وإتحاف السادة المتقين: للإمام الزبيدي، مرجع سابق، جـ١، ص٤١ وما بعدها .

([2]) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٠١.

([3]) الثبات عند الممات: أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: عبد الله الليثي الأنصاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ص ١٧٨.

المبحث الأول

بيان حقيقة المغالطة وأنواعها

المطلب الأول

تعريف المغالطة ونشأتها

- تعريف المغالطة:

أولا: في اللغة:

المغالطة مأخوذة من أصل ثلاثي (غلط)، قال ابن منظور:" الغَلَط: أن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِف وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَط غَلَطًا وأَغْلَطَه غيره .... وقال الليث: الغَلَطُ كل شيءٍ يَعْيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد، والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: الكلام الذي يُغْلَطُ فيه ويُغالَطُ به، والتغْلِيط: أن تقول للرجل غَلِطْتَ، والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطة: ما يُغالَط به من المسائل، والجمع الأَغالِيطُ، فأما الأُغْلُوطاتُ فَهِيَ جَمْعُ أُغْلوطة أُفْعولة من الغَلَط "(١).

وقال الفيروز آبادي:" الغلط: أن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِف وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ، كفرحَ، في الحِسابِ وغيرِه، أو خاص بالمنطق، وغَلِتَ،

(١) لسان العرب: لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣،١٤١٤هـ، جـ٧، ص٣٦٣.

بالتاءِ، في الحِسابِ، والمَغْلَطة: الكلامُ يُغْلَط فيه، ويُغالَطُ به، والمِغْلاط بالكسر: الكثيرُ الغَلَطِ "(١).

بينما قال ابن فارس:" الغلط: خلاف الإصابة، يقال: غلط يغلط غلطا، وبينهم أغلوطة، أي شيء يغالط به بعضهم بعضًا "(٢)، فالمغالطة إيقاع الغير في الغلط مع القصد إلى ذلك، وقد تكون بالكلام وبغيره من المسائل.

هذا وقد استعمل القدماء كلمة (سوفسطائية) بمعنى المغالطة، يقول الفارابي:" والأقاويل السوفسطائية هي التي شأنها أن تغلِّط وتضلل وتلبس وتوهم فيما ليس بحق أنه حق، وفيما هو حق أنه ليس بحق، وتوهم فيمن ليس بعالم أنه عالم نافذ، وتوهم فيمن هو حكيم عالم أنه ليس كذلك، وهذا الاسم، أعني السفسطة، اسم المهنة التي بها يقدر الإنسان على المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهام، إما في نفسه أنه ذو حكمة وعلم وفضل، أو في غيره أنه ذو نقص، من غير أن يكون كذلك في الحقيقة، وإما في رأي حق أنه ليس بحق، وفيما ليس بحق أنه حق "(٣).

– **ثانيًا: في الاصطلاح:** عرفت المغالطة بتعريفات عدة:

---

(١) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٦٨٠.

(٢) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، جـ٤، ص٣٩٠.

(٣) إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، تحقيق: عثمان أمين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٤٩م، ص٦٥.

فعند أرسطو نجدها عبارة عن استدلال يبدو في الظاهر متماسكا من حيث بنيته المنطقيّة، وظنيّا على مستوى مقدّماته ونتائجه، ولكنّه فاسد صورةً ومادةً، شكلا ومضمونًا، لأنه لا يقوم إلا على مقدّمات كاذبة، وبناء مختل، ونتائج مضلّلة بغاية التغليط فيكون شبيهًا – حسب أرسطو– بأشياء صنعت من رصاص أو قصدير فتبدو فضيّة، أو صنعت من معدن أصفر فتبدو ذهبيّة(١).

وعرفها ابن سينا، فقال:" أن يكون المدعى قياسًا ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياسًا في صورته، ولكنه ينتج غير المطلوب "(٢).

وعرفها الإمام الرازي، فقال:" المغالطة هي قياس فاسد، إمّا من جهة الصورة أو من جهة المادة أو من جهتهما معًا "(٣).

وسار الشريف الجرجاني على تعريف الإمام الرازي للمغالطة، مضيفًا إليه تعريفًا آخر، فقال:" المغالطة: قياس فاسد، إما من جهة الصورة أو من

---

(١) منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م، ص٧٧٤.

(٢) الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٣، جـ١، ص٤٩٥.

(٣) شرح المطالع: قطب الدين الرازي، تحقيق: أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى، إيران، ط١، ١٣٩١هـ، جـ٢، ص٤٥٢.

جهة المادة، وقيل: المغالطة مركبة من مقدمات شبيهة بالحق، ولا يكون حقا، ويسمى سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة، وتسمى مشاغبة "(١).

وجاء في ضوابط المعرفة:" أن المغالطة هي التي تكون مقدمات القياس فيها قائمة على خطأ مقصود مغلّف، بما يوهم أنه حق من أجل التمويه والتضليل، والغرض منها إبطال الحقائق"(٢).

ورغم أنه ليس من تعريف واحد متفق عليه للمغالطة، إلا أنه من الممكن التعامل معها على أنها من أنواع الخطأ في التفكير، والذي يرتكب بقصد أو من دون قصد.

فالمغالطة هي قول، أو رأي، أو فكرة تبدو وكأنها إما برهان، أو تفنيد صحيح منطقيًا، وتبدو ظاهريًا أنها لا تتعارض مع المسلّمات العقلية ومنهج الاستدلال الصحيح، ولكن الحقيقة أنها أمام التحليل المتأني المحايد ليست أكثر من وهم وخداع وسلسلة من الأخطاء المبدئية أو المنطقية، التي لا تبرهن على ما هو مطلوب، وتتهرب منه.

---

(١) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص٢٢٢.

(٢) ضوابط المعرفة: عبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، ص٣١٣.

الفرق بين الغلط والمغالطة:

في البداية نود أن نشير إلى علاقة الخطأ بالغلط، فالخطأ ضد الصواب، وهو فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواه، وأما الغلط فيأتي مساويًا للفظ الخطأ، وهو تصور الشيء على خلاف ما هو عليه، وقيل: هو كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد، وهذا هو معنى الخطأ بعينه.

وفرّق أبو هلال العسكري بين الخطأ والغلط، فقال:" إن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه، والخطأ لا يكون صوابًا على وجه .... وقال بعضهم: الغلط أن يسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه، والخطأ أن يسهى عن فعله، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره "(١).

فالخطأ عادة ما ينجم عن إساءة فهم الحقيقة على الوجه الصحيح بصورة مغلوطة، فهو فعل أو قول ظاهر ينعكس عن غلط ذهني باطن في العقل أو النفس، يقع من الفاعل على غير إرادته وبخلاف قصده.

وإذا تبين هذا فنقول: هناك نوعان من الخطأ: أولهما يكمن في الخطأ المقصود ويسمى بالمغالطة، ويفعله الإنسان عمدًا حتى يحقق له ما يقصده، وما يهدف إليه من الانتصار على الآخر، أما الخطأ الثاني فيتجسد في الخطأ غير المقصود ويسمى غلطًا.

---

(١) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٥٥.

وإذا كانت المغالطة تفترض الوعي بالخلل وتوظفه من أجل التمويه، فان الغلط هو اختلال في الاستدلال ناتج عن خطأ غير مقصود، ودون وعي من قبل واضعه.

وهذا ما أشار إليه أبو الحسن الندوي، فقال:" إذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ غير مقصود، فهي (غلط) من الغلط، وألوان الغلط في الادعاءات والقضايا كثيرة لا تحصر، ومتى ظهر الغلط في المقدمات، رفضت الحجة وردت على صاحبها، إبانة وجه غلطه فيها، وإذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ مقصود مغلّف بما يوهم أنه حق، من أجل التمويه والتضليل، فهي (مغالطة) من المغالطات، والغرض منها إبطال الحقائق، ويصطنعها أهل الباطل "(١).

ويمكننا أن نشبه الغلط بأنه اختيار مسار عشوائي للتفكير، أو التفكير عن طريق الصدفة والحظ والخروج عن قواعد المنطق، نتيجة الغفلة أو الجهل أو السهو.

في حين أن المغالطة هي التفكير باستعمال المكر والغدر والاحتيال، مع دراية بالقوانين المنطقية، والتفنن في استعمالها من أجل إنتاج الكذب، وإيقاع الآخر في الزيف، وقلب الحقيقة إلى وهم، وتتعمد إيجاد الإقناع عن طريق الإبهار والدهشة، واستخراج الحقيقة من الإحراج والمعضلة التي يقع فيهما المحاور.

---

(١) ضوابط المعرفة: عبد الرحمن حسن حبنكة، مرجع سابق، ص٣١٣، وانظر: المنطق الصُّوري والرِّياضي: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤، ١٩٧٧م، ص٢٤١.

وتعتبر النية السيئة عاملا أساسيًا في تشكيل ظاهرة المغالطة، وهو الحدّ الذي يُميزها عن الخطأ أو الغلط، ومن ثم فإن كل مغالطة هي غلط، ولكن ليس كل غلط مغالطة؛ لأن هذه الأخيرة تتضمن سوء نية، وما يمكن تفاديه، فالغلط خطأ غير إرادي في الاستدلال، بينما المغالطة هي الخطأ المقصود.

وبناءً على ما سبق، فالغلط في المنطق هو الخطأ غير المقصود في عدم مراعاة شروط القياس وقواعده، بينما المغالطة في المنطق تعني استخدام قواعد القياس وشروطه لإيقاع الآخرين بالخطأ، والتمويه عليهم، وتضليلهم، وبعبارة أخرى، نقول: إن الغلط يأتي نتيجة لجهلنا بقواعد القياس وشروطه، بينما المغالطة فلا تأتي إلا نتيجة لقصدنا في إيقاع الآخرين في الغلط والتمويه عليهم وتضليلهم (١).

وأخيرًا، إذا اعتمدنا معيارًا نريد أن نُفرّق به بين الغلط والمغالطة فسيكون الآتي: كلُّ ما كان عن قصد أو تعمُّدٍ فهو مغالطة، وكلُّ ما كان عن غير قصد، أو تعمد، أو عفويًا، فهو غلط.

نشأة المغالطات:

في الواقع إن دراسة المغالطات أو الاهتمام بها ليست من القضايا الجديدة في الفكر الفلسفي والمنطقي، بل هي من المسائل القديمة المتجدّدة باستمرار، فظهور علم المنطق في زمن أرسطو لم يكن من قبيل الصدفة، بل كان نتيجة حدوث ظاهرة وقعت في المجتمع الأثيني تسمّى (السفسطة)

---

(١) مقدمات في علم المنطق: هادي فضل الله، دار الهادي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٣٨٢.

(١)، وهي حركة فكرية واجتماعية نشأت وترعرعت في اليونان القديمة خلال القرن الخامس قبل الميلاد ورفعت شعار (الإنسان مقياس كل شيء، مقياس ما يوجد ومقياس ما لا يوجد)، ودافعت عن نسبية الحقيقة وارتباطها بالظروف المتغيرة، فتنكرت لكل القيم الموضوعية والمعايير الثابتة، سواءٌ في أمور الفكر والاعتقاد، أو السلوك والأخلاق، فكان دعاة هذه الحركة يخاطبون الناس قائلين: إن الحقيقة ما يراه الفرد حقيقة، والفضيلة ما يبدو له فضيلة، وهكذا بالنسبة لكل الأمور.

وانتهى أصحاب هذه الحركة (وهم السفسطائيون) إلى التأكيد على أهمية اللجوء للحيل الخطابية، والألاعيب القولية؛ لتحقيق المصالح الشخصية، وعلى رأسها التأييد الجماهيري في المعارك السياسية التي كانت أثينا مسرحًا لها خلال هذه الفترة.

ولم يكتف السوفسطائيون بممارسة السفسطة وحدهم، بل تمكنوا من إقناع صفوة المجتمع آنذاك بضرورة تلقي دروس في هذا المجال، إن كانوا يرغبون في تحقيق مصالح اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، فتمكنوا بفضل ذلك من جمع ثروات عظيمة (٢).

---

(١) السفسطة: عند الفلاسفة هي الحكمة المموهة، وعند المناطقة هي القياس المركب من الوهميات، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته، وقيل: هي قياس ظاهره الحق وباطنه الباطل، ويقصد به خداع الآخرين، أو خداع النفس (المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، جـ١، ص٦٥٨).

(٢) الحِجَاج والمغالطة: رشيد الراضي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص١٣، وتاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م، ص ٥٨.

وقد اعتبر السفسطائيون الخطابة بمثابة حقل لطرح أفكارهم، واستعراض قدراتهم اللفظية، ومهاراتهم الخطابية، كما اعتبروها في مقدمة الصنائع الإنسانية، حتى أن بعضهم يرون أن حصون أثينا وموانيها إنما بناها أصحاب القول لا أهل الصنائع.

فهذا جورجياس – أحد أهم أعلام السفسطائيين– يبين دور الخطابة في التأثير والإقناع والسيطرة، فيقول:" إن الخطابة هي الخير الأعلى حقًا، تمنح من يحذقها الحرية في نفسه، والسيطرة على غيره من الناس في وطنه، والخطابة تحتضن في ذاتها السلطة، وتخضعها لهيمنتها "(١)، ولا يزال الباحثون إلى اليوم يعترفون للسفسطائيين بالدور الكبير في تطوير الخطابة والبلاغة، ويعدّونهم أساتذتها المُبرَزين.

وفي المقابل نشط تيار آخر يقوده كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو، أصحاب المدرسة العقلانية في الفلسفة اليونانية، متسلحًا بالمنطق العقلي، ليفضح مغالطات السفسطائيين، فقد حاول هؤلاء الكشف عن مظاهر التمويه والخداع في أساليب الحجاج، والنظر، والمناظرة عند السفسطائيين.

فسقراط الذي كان شغله الشاغل الهجوم على آراء السفسطائيين، ومحاربتها في كل مكان يذهب إليه؛ إذ اعتقد أن آراءهم هذه ستقضى على كل القيم والتقاليد الأثينية العريقة، لكنه قد فشل في مهمته هذه، فلم ينل من

---

(١) الحجاج عند أرسطو: هشام الريفي، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، مئوية تونس، ١٩٩٨م، ص٥٥.

السفسطائيين، ولا من مكانتهم الفكرية في المجتمع الأثيني، بدليل اتهامه، والحكم عليه بالإعدام، وكان ذلك دليلا على انتصار السفسطائيين عليه.

وها هو أفلاطون يسير على خطى أستاذه سقراط، فقد دفعه غضبه من هذا الانتصار السوفسطائى، وحزنه الشديد على فقد أستاذه، إلى تخصيص جانب كبير من محاوراته لمناقشة الفكر السوفسطائي، والهجوم الشديد على أصحابه، والإطاحة بهذه الحركة، من خلال كشف خبايا فكرها، وإظهار حقيقة مقاصدها التي تتنافى مع أسس المدينة الفاضلة التي رسم حدودها.

وإن نظرة إلى أسماء محاوراته ستكشف لنا عن مدى اهتمامه بهذا الأمر؛ إذ كتب (هبياس الصغير)، و(هبياس الكبير)، و(بروتاجوراس)، و(جورجياس)، و(السفسطائي)، كلها محاورات تحمل أسماء أعلام السوفسطائيين، وتتضمن نقدًا لآرائهم، وهجومًا على دورهم الهدام في الفكر اليوناني (١).

وكما فعل أفلاطون فعل تلميذه أرسطو، إذ واصل الحملة الشديدة على السفسطائيين، وعلى الفكر السفسطائي، وركّز انتقاداته على لغتهم ومنهجهم الجدلي الذى وصفه بالمغالطي، وخصص كتابين من مؤلفاته المنطقية لنقد المنهج السفسطائي في الجدل هما (الجدل – الطوبيقا)، و(الأغاليط– السوفسطيقا)(٢)، ومع ذلك، فلولا السوفسطائية، وما اعتمدته من مغالطات حجاجية، لما أنشأ أرسطو المنطق الصوري.

---

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي: مصطفى النشار، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، جـ٢، ص٣٦.

(٢)المرجع السابق، ص٣٧.

وإذا كان أرسطو قد سار على خطى أستاذه في مواجهة السفسطائيين، إلا أن الطريقة ومحور الاهتمام قد تغيّرا، فبعدما كان أفلاطون يحارب الحركة الفكرية الاجتماعيّة السوفسطائيّة، اتجه أرسطو إلى الحديث عن السفسطة كظاهرة خطابيّة، وأعطى لها تعريفًا دقيقًا سيصير من بعده التعريف المعتمد عند أغلب من نظروا في هذا الموضوع، فالسفسطة هي استدلال صحيح في الظاهر معتل في الحقيقة (١).

وقد أدى كل ذلك إلى انحسار نفوذ حركة السوفسطائيين تدريجيًا، لتفسح المجال أمام التصور العقلاني المؤمن بالقيمة المطلقة للحقيقة، والذي سيغدو علامة مميزة للفكر اليوناني، ولمختلف المدارس التي تأثرت به لاحقا، وهذا التصور تمثله الفلسفة باعتبارها نظرًا عقليًا غايته السير في طريق الحقيقة، أما السفسطة فستصبح ابتداء من هذه اللحظة مرادفة لكل ممارسة فكرية باطلة ومخادعة، كما ستغدو شخصية السوفسطائي معادلا لشخصية المخادع الذي يتحايل بالكلام والخطاب قصد الوصول إلى أغراضه السيئة في الغالب، ولا تزال آثار هذه النظرة القدحية حاضرة إلى يومنا هذا.

ومع هذا، لا يمكننا أن نغفل عما استفاده هؤلاء الفلاسفة الكبار من فلسفات السوفسطائيين إلى حدٍ يمكن معه القول: إن فلسفات هؤلاء الفلاسفة كانت في الأساس ردّ فعل على الآراء والأقوال الجريئة التي أطلقها السوفسطائيون؛ فمناقشة كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو لآراء

---

(١) السفسطات في المنطقيات المعاصرة: الراضي رشيد، مقال بمجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الرابع، أبريل ٢٠٠٨م، جـ٥٦، ص١٥٥.

السوفسطائيين، هو ما يكشف حقا عن الدور الخطير الذي لعبوه في الفكر اليوناني، وفي المكانة الفكرية التي نالتها أثينا نتيجة وجود هؤلاء الفلاسفة فيها (١).

ولا ينبغي أيضًا إنكار إسهام السوفسطائين في تطوير أساليب الحجاج بعامة، والحجاج المغالطي على وجه الخصوص، فإسهام السفسطائيين في نظرية الحجاج يبقى جوهريًا، وكذلك أفكارهم عن اللغة، فلقد وضعوا على سبيل المثال، نظامًا لاستخدام محسنات التأطير(٢)، والتي تسمح بتقديم وجهة نظر، أو تصويب رؤية، أو ميزة لموضوع، أو لرأي ما، وقد كان ذلك أيضًا فنّا يسمح بإظهار الأقل ضعفا، وهذا يعدّ السمة الأكثر قوة (٣).

ولكن يبقى الأهم في هذا التراث النقدي، هو ذاك الجَهْد المتواصل والمتميّز لتعيين مختلف السفسطات، وكشف طبيعتها، وتحديد طرق التعامل معها حتى يسلم المخاطب من الوقوع في مصائد الخطيب السفسطائي وحيله القولية، وقد كان أول وأهم عمل في هذا المجال هو الذي قام به أرسطو نفسه، فقد خصص لهذا الغرض كتابًا مستقلاً من مدونته المنطقية، وهو كتاب (السفسطة) أو (التبكيتات السفسطائية)، الذي سيصير منطلق

---

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي: مصطفى النشار، مرجع سابق، جـ٢، ص٣٨.

(٢) تَأْطِير الموضوع: عبارة عن وضْع هيكل عامٍ يحدد معالمه.

(٣) تاريخ نظريات الحجاج: فيليب بروتون، وجيل جوتييه، ترجمة: محمد صالح الغامدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ط١،١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، ص٢٤.

المناطقة والدارسين الذين أتوا بعده وحاولوا القيام بالعمل نفسه، فأضافوا أشياء، وعدلوا أشياء، ورتبوا ونسقوا هذا الإرث.

لكن لسائل أن يسأل إن كان زمن السوفسطائيين قد ولّى وانقضي، فما حاجتنا لدراسة المغالطات اليوم؟ وههنا نجيب: بأننا لا نزال نعيش في زمن السفسطة، فالسوفسطائيون الجدد وأحفادهم قادمون، وسلالاتهم لن تنقرض طيلة تاريخ الإنسان.

فزمننا اليوم زمن كثر فيه الهرج والمرج، واللغط واللغو، والترّهات والشائعات، والفتاوى الغريبة، والقرقعة والفرقعة، والأكاذيب والخداع، والبرامج الموجّهة والأجندات المشبوهة، فصارت حوارات الناس – وخاصة بعض رجال الدين والمثقّفين– مزعجة ومقلقة في هذه الأيام، إن لم نقل أشبه بصورة كاريكاتيرية لوجهين يصرخان في بعضهما البعض.

الأمر الذي يدعونا لمعاودة طرح قضية المغالطات على محك الدّرس المنطقي من جديد؛ نظرًا لأن المغالطات تتوالد وتتكاثر وتنتشر في الأرض انتشار الطاعون، وتجدّد ذاتها باستمرار منتجة سلالات نادرة تتجاوز منطق أرسطو نفسه، لتدعو المناطقة، والنحاة، وعلماء البلاغة، وفقهاء اللسانيات، وعلوم اللغة، إلى عقد بعض الاجتماعات الطارئة لتدارس بعض المستجدّات في علوم المنطق والمغالطة.

المطلب الثاني

أهمية المغالطات وفائدة معرفتها

يُعد مبحث المغالطات مبحثًا مكمّلا وداعمًا لمبحث الاستدلال المنطقي، فإذا كان الصواب لا يُعرف حقيقةً إلا بالخطأ، فإن دراسة المغالطات تُعتبر واجبًا لا مفر منه، وتعد الأخطاء المنطقية والاستدلالية فعلا طبيعيًا عبر مراحل مختلفة من مراحل التعلّم.

ولذلك لا يجب أن ينظر إلى المغالطات كنشاطٍ منافٍ لطبيعة الإنسان، بل هو نشاط يدخل في صميم تكوينه السيكولوجي، وهو مظهر مهم من مظاهر النمو المعرفي لديه، وكل ما في الأمر أن فحص هذه المغالطات، ودراستها يفتح آفاقًا جديدة من المعرفة بالتفكير الإنساني من جهة، وبطرائق الاستدلال لديه من جهة أخرى (١).

كما أن هذه المغالطات هي المحرك الأول لعملية الحوار، وتدخل في بنيتها بصورة طبيعية ومتكرّرة، وتلعب دورًا مهمًا في تنشيط عملية الحوار ودوامها، كما أنها تعلب دورًا مهمًا في البناء المعرفي للإنسان؛ فمن خلال الاعتراض، والمطالبة بالبرهان، يرتقي الحوار إلى مستويات عليا من البيان الحجاجي، يترتب عليه ترك الدعاوى غير البرهانية، والإبقاء على الدعاوى البرهانية.

(١) نظريات التعلّم: مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٩٨٣م، ص٣٠٨.

ولم يقل أحد من الذين كتبوا في المنطق إن المغالطة شيءٌ غير مرغوب فيه؛ لأنهم نظروا إلى المغالطة بحسب الهدف، فإذا كان الهدف نبيلاً كانت المغالطة خيرًا وإذا لم يكن الهدف نبيلاً كانت المغالطة شرًا.

فحين تقع المغالطة عن قصد صحيح لمصلحة محمودة كانت خيرًا، ومن الأمثلة على هذا: الامتحان والعناد، فالامتحان يعني اختبار الشخص غيره لامتحان معرفته، بينما العناد يعنى: مدافعة الشخص غيره وتعجيزه إذا كان مبطلاً مصرًا على باطل.

كما يمكن أن تقع المغالطة عن غرض فاسد، ومن الأمثلة على هذا: الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر بحبّهما، أو طلب التفوق على الغير، ومن ثم فإن المغالطة بحد ذاتها ليست خيرًا ولا شرًا، بل تقاس بالهدف الذي ترمي إليه، فهي من عالم الوسائل لا الغايات (١).

وقد أشار ابن سينا إلى هذا، فقال:" إن أفعال السوفسطائية إما في القياس المطلوب به إنتاج الشيء، وإما في أشياء خارجة عن القياس، مثل: تخجيل الخصم، وترذيل قوله، والاستهزاء به، وقطع كلامه، والإغراب عليه في اللغة، واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب، وما يجري مجرى ذلك"(٢).

---

(١) المقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، منشورات دار ذوي القربى، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ، جـ٣، ص٢٩٦.

(٢) كتاب النجاة (قسم المنطق): أبو على الحسين بن سينا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م، ص٨٩.

ثم إن هذه المغالطات هي المعيار الصريح لفلسفة الاختلاف؛ لأنها ترشدنا إلى مذاهب الناس، وتوجّهاتهم، وأيديولوجياتهم، وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية، إذ لا ينفك المتعارضان يدافعان عمّا يذهبان إليه من رأي، ويسعيان إليه بالوسائل السليمة والمضلّلة .

وإن تفشّي المغالطات المنطقية في واقعنا اليومي، وطغيانها على كثير من تفكيرنا حقيق بأن يَرُدَّ إلى موضوع المغالطات أهميته الأولى ويُعيدها إلى الصدارة من جديد، فهذا أمر مهم؛ لأن من غير الكافي في تمييز الحق أن نحدد شروطه، بل لا بد – أيضًا– ليكون التمييز واضحًا كل الوضوح أن نُبيّنَ أين يكون الغلطُ؟ حتى يظهرَ الحقُّ أجلى وأوضح، يقول الفيلسوف الفرنسي مالبرانش:" لا يكفي أن يقال إن العقل قاصر، بل لا بدَ من إشعاره بما هو عليه من قصور، ولا يكفي أن يقال إنه عرضة للخطأ، بل يجب أن نكشف له عن حقيقة هذا الخطأ "(١).

ويقول شوبنهاور(٢):" يتوجَّب على مَن يدخل في مناظرة أن يعرف ما هي حِيَل الخداع؛ ذلك أن من المحتم عليه أن يصادفَها ويتعاملَ معها "، ومن ثم علينا أن نهتم جيدًا بالمغالطات المنطقية، حتى يتسنى لنا أن

---

(١) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق، ص٢٤١، والمغالطات المنطقية: عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ص١٩.

(٢) آرتور شوبنهاور، فيلسوف وناقد ألماني، ولد في الثاني والعشرين من شهر فبراير سنة ١٧٨٨م، درس الفلسفة، واشتهر بآرائه وفلسفته التشاؤمية، ومن أشهر كتبه (العالم إرادة وتمثلاً) وتوفى في فرانكفورت عام ١٨٦٠م (انظر: العالم إرادة وتمثلا: آرتور شوبنهاور، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م، المجلد الأول، ص٧).

نتجنب الطرق المسدودة أثناء الحوار، ونتعرف على المغالطات فيه، ونطلع خصمنا على الخطأ الاستدلالي الذي ارتكبه، بل نُقيِّض لهذا الخطأ اسمًا؛ لكي يعلم الخصم أننا نجيد التفكير، كما أن كشف المغالطة، وتسميتها، وتحليلها من شأنه أن يُقصِي الحجة الباطلة من ساحة الجدل إقصاء نهائيًا، ولا نكتفي بإضعافها أو تحجيمها؛ ذلك أن الخصوم المتمرسين بالجدل والمراء لديهم من الخبرة والمهارة ما يُمكِّنهم من إنعاش حجتهم الجريحة، وإعادة تجنيدها مرة أخرى في حلبة الصراع (١).

ومن ثم فإن في دراسة المغالطات فوائد كثيرة لا يستهان بها، ومن أهمها:

أولًا: إن معرفة المغالطات وأنواعها تمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط، فيحفظ نفسه من الباطل؛ لأنه إذا عرف مواضع الغلط، ومداخل المغالطات، يستطيع معرفة الطريق إلى الهرب من الغلط.

وكما قيل:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

ثانيًا: بمعرفة المغالطة يتمكن الباحث من مدافعة المغالطين، وكشف مداخل غلطهم، وعلى هذا، ففائدة تعلّمها على الباحث كفائدة تعلّم الطبيب للسموم وخواصها، فإنّه يتمكن بذلك من الاحتراز منها، ويستطيع أن يأمر غيره من الاحتراز منها، ويداوي من يتناولها.

ثالثًا: إن دراسة المغالطات مفيدة لكل من يريد أن يفكّر تفكيرًا نقديًا، أو يتمرّن على الاستنباط والتفكير العقلاني حتى لا يقع فيها، كما تمكّن دارسها

(١) المغالطات المنطقية: عادل مصطفى، مرجع سابق، ص١٩.

من تصحيح مساراته الفكرية، واتخاذ بُعد نقدي من ذاته ومن الآخرين، فيراجع نفسه قبل أن يتحاور، ويلغي من كلامه كل حجة فيها مغالطة.

رابعًا: إن تعلم القوانين والأصول في الغلط والمغالطة بالنسبة لذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة، يزيد لهم البصيرة.

خامسًا: إن دراسة المغالطات وتعلمها يمكن أن يطور مهارات التفكير المنطقي للباحث، فيساعده على اكتشاف الروابط الضعيفة التي تقع أحيانًا بين المقدمات والاستنتاجات، ويزيد من قدرته على التمييز بين ما يبدو أنه صحيح، وما هو صحيح فعلًا.

سادسًا: كما أننا نحتاج إلى المغالطة عندما تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل اختبار طالب العلم لمعرفة مستواه (١).

---

(١) المقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٣، ص٢٩٨، في الغلط والمغالطة: فيصل غازي مجهول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٤.

المطلب الثالث

أنواع المغالطة

تمتلئ كثير من المناقشات بالمغالطات المنطقية، والتي يمر معظمها دون أن ينتبه أحدٌ إليها، وفي ظل قلة المعرفة بعلم المنطق يزداد انتشار هذه المغالطات.

ولذلك يقول الفيلسوف شوبنهاور:" يتوجَّب على من يدخل في مناظرة أن يعرف ما هي حيل الخداع، فمن المحتم عليه أن يصادفها ويتعامل معها"(١)، ومن هنا تأتي أهمية الإلمام بأنواع المغالطات المنطقية، حتى يبتعد الشخص عن تلك الطرق المسدودة أثناء الحوار، ويظهر لخصمه الخطأ الاستدلالي الذي ارتكبه؛ مما سيجعله يقضي على الحجة الباطلة ويقصيها من ساحة الجدل إقصاءً نهائيًّا.

ولما كانت مثارات الغلط متجددة وغير منحصرة، فقد اجتهد المفكرون في تلمس مواضعها، وقسموها بناء على ملاحظتهم لها، فمنهم من قسمها إلى صورية وغير صورية، ومنهم من قسمها إلى لفظية ومعنوية، ومنهم من قسمها على حسب الهدف منها، إذ أهدافها كثيرة، فقد تكون دفاعيةً، أو هجوميةً، أو إحراجًا، أو حلاً لمشكلة، أو امتحانًا .... وليست هناك قسمة أفضل من أخرى، لأنها تعتمد نوعًا من أنواع التصنيف.

---

(١) المغالطات المنطقية: عادل مصطفى، مرجع سابق، ص١٩.



فالمغالطات كثيرة، ومن الصعب تصنيفها تصنيفًا شاملا، فما دام هناك متكلم ومستمع، أو مخاطِبٌ ومخاطَبٌ، أو كاتب وقارئ، فهناك غلط ومغالطة.

وممن أشار إلى تقسيمها جملة من العلماء كأرسطو، والفارابي، وابن سينا وغيرهم، فقسموها إلى قسمين رئيسين: **الأول**: المغالطات اللفظية، **والثاني**: المغالطات المعنوية، والفرق بينهما: أن المغالطات اللفظية تأتى من جهة اللفظ، بينما المغالطات المعنوية لا تأتى من جهة اللفظ.

أولا: المغالطات اللفظية: وهي تنحصر في ستة أنواع:

الأول: مغالطة الاشتراك:

وذلك أن اللفظ الواحد قد يدل على أكثر من معنى، وليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي فقط، بل المراد منه أن يكون اللفظ صالحًا للدلالة على أكثر من معنى واحد، بأي نوع من أنواع الدلالة، سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي، أو النقل، أو المجاز، أو نحو ذلك، بحيث يترتب على ذلك أن تكون حدود القياس أربعة بدلا من ثلاثة، فيعمد المغالط إلى اللعب على هذه الخاصية؛ ليتهرب من بعض ما أدلى به، وذلك بالوجه الذي يفيد مقصده، وتسمى هذه المغالطة بمغالطة الحدود الأربعة إن كانت في القياس.

كأن يقول قائل: إن الله – تعالى– أمر بعبادة الإنسان للإنسان، ألم يقل (وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ)(الحجر: آية ٩٩)، مستغلا اشتراك لفظ الرب ودلالته على (الإله الرب) و(الإنسان الرب) بمعنى السيد وصاحب الشأن.

وفي صورة قياسية نورد مثالا عن ابن رشد وهو: (بعض الشر واجب، والواجب خير، فبعض الشر خير)، والمغالطة هنا ناتجة عن اشتراك لفظ (الواجب)، فهو يدل في وروده الأول على ما نعبر عنه بالضروري، ويدل في الورود الثاني على الواجب بمعناه الأخلاقي أي ما ينبغي أن يكون (١).

الثاني: مغالطة الاشتباه:

وهي ناشئة من الإيهام المترتب على التردد في مرجع الضمير، وعدم ظهوره في واحد معين، أي اشتراك الإحالة، مثل قول القائل: (إذا أعارني زيد حصانه أكرمته)، موهمًا أنه سيكرم زيدًا، وهو ينوي في قرارة نفسه إكرام الحصان، وشتان بين ما يستلزمه إكرام الإنسان، وما يستلزمه إكرام حصان.

ونحو قوله ﷺ(إن الله خلق آدم على صورته)(٢)، فإن الضمير في (صورته) متردِّد بين العودة على آدم – عليه السلام–، والعودة على الله – تعالى–، ولهذا فإن العلماء اختلفوا في التوجيه والتأويل.

الثالث: مغالطة التركيب:

وهي الناتجة عن تركيب الأقوال، وتُشبه هذه المغالطةُ مغالطةَ الاشتراك، وتختلف عنها في أن تكثّر المعاني واختلافها ليس ناتجًا من لفظ واحد، بل

---

(١) تلخيص السفسطة: أبو الوليد بن رشد، تحقيق: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص١٧، والمقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٣، ص٣٠٦، والحجاج والمغالطة: رشيد الراضي، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهى عن ضرب الوجه، حديث رقم ٢٦١٢.

إن هيكل الجملة قد سُبك على نحو يفيد أكثر من معنى، كقوله ﷺ(أَما أَبو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ)(١)، فهو يحتمل أنه كثير الأسفار، أو أنه كثير الضرب للنساء، ومثل ذلك قولك: ساءني ضرب زيد، فهل الذي ساءه ضرب زيد غيره، أو أن يكون زيد هو المضروب؟

وتأتى هذه المغالطة أيضًا عن طريق إفراد القول المركب، وذلك أن القول المركب إذا أُسند إلى شيء يدل على أمر، وإذا أفرد دلت مفرداته على أمر آخر إذا أُسندت إلى الشيء ذاته، فيعمد المغالط إلى إسناد هذه المفردات إلى هذا الشيء، موهمًا أن ذلك لازم عن صدق إسناد مركبها إليه، كقول القائل: زيد عبد حر، إذن فزيد عبد وحر (٢).

وقد أشار إلى هذا ابن رشد، فقال:" وأما الموضع الذى يكون من قبل إفراد اللفظ المركب، فمثل قولك: (سقراط عالم بالطب، فسقراط إذن عالم)، وذلك أنه قد يصدق على سقراط أنه عالم بالطب، وليس يصدق عليه أنه عالم بإطلاق، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء "(٣).

الرابع: مغالطة التقسيم:

وهي ناتجة عن تحليل الأشياء، وذلك أن صدق بعض الأمور مفردة على أجزاء من الشيء أو عليه بأسره، لا يعني أنها تصدق إذا ركب بعضها

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، حديث رقم ١٤٨٠.

(٢) الحجاج والمغالطة: رشيد الراضي، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) تلخيص السفسطة: أبو الوليد بن رشد، مرجع سابق، ص٢١.

إلى بعض، فيعمد المغالط إلى استلزام صدقها مركبة بناءً على صدق إفرادها على جزء من الشيء أو عليه بأسره.

ومثاله أن نقول: الخمسة زوج وفرد، فهذا لا يصدق مفترقًا؛ لأن الخمسة ليست زوجًا، وإنما يصدق مجتمعًا؛ لأن الخمسة زوج هو اثنان، وفرد هو ثلاثة، ومثاله أيضًا قول النبي ﷺ (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)(١)، فإنه في هذه الحالة لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان، بل كان من قبل مؤمنًا، فهذا يصدق إذا مفترقًا لا مجتمعًا (٢).

قال الفارابي:" ومنها: أنه يغلط في تركيب الأشياء التي تقال فرادى على شيء واحد، فيتوهم أنها تتركب فيغلط، مثل قول القائل: هذا ابنٌ ماحقٌ، وهو لك، فهو إذا بذلك ابن لك، وهذه متى قيلت فرادى صدقت، وإذا جمعت كذبت من قبل أن حملها بعضها على بعض بالعرض "(٣).

الخامس: مغالطة الإعجام:

وهي تأتى عن خصائص مميزة للغة سواء في النطق أو الكتابة، إذ إن المعنى يتغيّر في حال تغيير بعض السمات في بنية العبارة: كتغيير الإعراب، مثلما هو الحال في كسر اللام في (رسوله) الثانية من قوله

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: المظالم، باب: النهى بغير إذن صاحبه، حديث رقم ٢٣٤٣، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، حديث رقم٥٧.

(٢) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٣) المنطق عند الفارابي، كتاب الأمكنة المغلطة: أبو نصر الفارابي، تحقيق: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م، جـ٢، ص١٤٠.



تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(التوبة: آية ٣)، أو إهمال الإعراب مثل قول القائل: (ضرب زيد عمر) بدون وضع علامات الإعراب، فلا نعرف الضارب من المضروب، أو إحلال القصر مكان المد، كما في استبدال (خاطب الرجل المرأة) بـ (خطب الرجل المرأة)، أو التشديد مكان التخفيف، كما فيما لو استبدلت الراء المشددة بالمخففة في (عرف) من قولنا (عرف الرجل الثوب) فالأولى، أي عرّف بتشديد الراء تفيد طيَّب بالمسك ونحوه، والثانية أي عرَف بتخفيف الراء تفيد التعرف، أو الوصل مكان الوقف كما في الوصل عند عبارة (تتفكروا) من قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ)(سبأ: آية ٤٦)، إذ الصواب هو الوقف و(ما) نافية لا موصولة، أو الاحتيال على النَّقْط في العبارة المكتوبة، مثل قوله تعالى (قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ)(الأعراف: آية ١٥٦) فتقول: من أساء (١).

ومن العلماء من قصر مغالطة الإعجام على المكتوب فقط، فهذا أرسطو يقول:" وأما الموضع الذي من التعجيم، فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة، بل هو فيما يكتب "(٢)، وهو ما ذهب إليه الفارابي أيضًا فقال:" ومنها تغيير الشكل، وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات

(١) الحجاج والمغالطة: رشيد الراضي، مرجع سابق، ص٦٨، والمقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٣، ص٣٠٩.

(٢) منطق أرسطو: تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، جـ٣، ص٨٠٣.

"(١)، إلا أن ابن سينا جعل هذه المغالطة أعم من المكتوب، فقال:" وأما الموضع الذي من الإعجام، فمن الناس من قصره على المكتوب، ونحن نجعله أعم من ذلك، وهو أن نغيّر المعنى بترك الإعراب، أو أن نغيّره لفظًا، وبالنبرات، والتنقيلات، والتخفيفات، والمدات، والتشديدات، بحسب العادات في اللغات "(٢).

السادس: مغالطة صور الكلام:

وهذه المغالطة ناشئة عن هيئة الكلام، أو مادته، كالأغاليط الناشئة عن استعمال الحدود الأربعة، أو عدم تكرار الحدّ الأوسط، أو الإنتاج من قضيتين سالبتين، أو جزئيتين، أو من حد أوسط غير مستغرق في أي من المقدمتين، أو من كذب المقدمات، أو إحداها، أو من اختلال قاعدة من قواعد القياس، والتي سنتحدث عنها فيما بعد.

ثانيًا: المغالطات المعنوية: وهي تنحصر في سبعة أنواع:

الأول: المغالطة بالعَرَض:

وتتحقق هذ المغالطة عندما نستنتج قاعدة عامة، أو نتيجة مطلقة بسيطة من دون قيد، ولا شرط، من شيء جزئي، لا يصدق إلا بالعرض، ففي هذه المغالطة يضع المغالط في النتيجة أكثر مما في المقدمات، فيلجأ في استدلاله إلى نفي التمييز بين العرض والذاتي للشيء، ويأخذ أحد أعراض

---

(١) المنطق عند الفارابي، كتاب الأمكنة المغلطة: أبو نصر الفارابي، مرجع سابق، جـ٢، ص١٣٦.

(٢) الشفاء (المنطق): ابن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الإهواني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م، جـ٤، ص١٧.



شيء ما على أنّه جوهره والشيء ذاته، كأن يرى إنسان أضرارًا ناشئة من الطب؛ بسبب أن طبيبًا جاهلاً أساء استخدامه؛ فيستنتج أن الطب مضر، أو أن يحكم على الفلاحين بأنهم لا يحسنون قيادة السيارات؛ بسبب أن فلاحه أحدث خدوشًا في سيارته، وهكذا الأمر في سائر التعميمات المبنية على أخذ عينة صغيرة، أو جزئية، أو جزئيات قليلة للشيء (١)، وإبطال هذه المغالطة يكون ببيان أن ما يصح على أحد أعراض الشيء لا يصحّ على الشيء ذاته.

يقول أرسطو:" فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء اتفق أمرًا ما، وعرضًا من الأعراض على مثال واحد، ومن ثم قيل إنه قد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة، فليس من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات "(٢).

الثاني: المغالطة بالجوهر أو الانتقال مما هو صادق بشرط إلى ما هو صادق إطلاقًا:

وفي هذه المغالطة تطبق قواعد أو أحكام عامة مرتبطة بشروط على حالات فردية لا تتوفر فيها هذه الشروط، فمثلا يتم أخذ المقيّد كما لو كان مطلقًا، حيث إن بعض القضايا تصح مقيدة بشروط محددة، إذا انتفت هذه الشروط بطلت القضية من أصلها، فيأتي المغالط إلى القضية ويخلط بين

---

(١) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق،ص٢٤٥، وطرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين: يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشيد، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص٣٠١.

(٢) منطق أرسطو: تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، جـ٣، ص٨٠٥، ٨٠٩.

معناها النسبي المشروط بحدود معينة، ومعناها المطلق دون حدّ، ويوهم أن المخاطب قصد المعنى في إطلاقه فيُقوِّله ما لم يقل.

مثل القول: الهنديّ أسود البشرة، ولكنّه أبيض الأسنان، إذن الهنديّ أسود وأبيض في آن واحد، ففي هذا الاستدلال الفاسد جعل المغالط من البياض وهو نسبيّ يقف عند حدود الأسنان، ليعمّمه على لون الهنديّ بإطلاق (١).

الثالث: مغالطة تجاهل المطلوب أو الحَيْد عن المسألة:

وهي واحدة من أشهر المغالطات المنطقية، وتعنى: إثبات غير المطلوب، وفيها يتم تجاهل الموضوع الذي يجب إثباته، وإثبات موضوع آخر، مع إمكانية تقديم أدلة وبراهين واستدلالات منطقية ومعقولة وصحيحة، ولكن للموضوع الثاني وليس للأول، وهذا يؤدي بدوره إلى نتيجة أخرى غير المرادة، فالمغالطة هنا في أنه يبرهن على نتيجة أخرى غير النتيجة المطلوبة التي يتعين عليه أن ينصرف إليها دون غيرها، ومن ثم تخرج الحجة عن الهدف المحدد لها، وتتجه مباشرة لنتيجة أخرى.

كأن يبرهن طالب رسوبه في الامتحان بأنه غير محظوظ، ويحاول إقامة البرهان على تأثير الحظ، ومن ذلك ما يفعله بعض المحامين من كسب عطف القاضي، ببيان أن المتهم جدير بالشفقة، ويُسمى بعضهم هذا بـ (أسلوب إثارة الدموع)، كأن يتجه المحامي إلى وصف طفولة المتهم

---

(١) تلخيص السفسطة: أبو الوليد بن رشد، مرجع سابق، ص٣٠، والحجاج والمغالطة: رشيد الراضي، مرجع سابق، ص٧٠، والمنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق،ص٢٤٦.

بإسهاب، مع أنه يُحاكم بتهمة الاختلاس مثلا، فالمطلوب منه أن يبين براءته أو أنه لم يخالف القانون، لكنه تجاهل المطلوب.

وتتمتع هذه المغالطة بجاذبية خفية؛ إذ يتم فيها إثبات نتيجتها على نحو صحيح ومنطقي، وهو ما يصرف انتباه المستمعين بعيدًا عن المغالطة، ويتم تجاهل الموضوع الأصلي (١).

الرابع: مغالطة المصادرة على المطلوب:

وهي عبارة عن التسليم بالمسألة المطلوب البرهنة عليها، وذلك عن طريق افتراض صحة القضية المراد البرهنة عليها، حيث يتم وضعُها بشكل صريح أو ضمني في إحدى مقدمات الاستدلال، وبالتالي تصبح النتيجة مقدمة، وتصبح المشكلة حلاً، وتصبح الدعوى دليلا.

وسوف نتحدث عنها بالتفصيل في المبحث الثاني (المغالطات في القياس عند الإمام الغزالي)؛ حيث إن الإمام الغزالي قد أشار إليها وبيّنها ووضحها، وجعلها مدخلا وسببًا من أسباب وقوع الغلط في القياس.

الخامس: مغالطة العلة الفاسدة أو أخذ ما ليس بعلة على أنه علة:

تحدث هذه المغالطة عندما يحاول المغالط إثبات ما يريد الاستدلال عليه برده إلى علةٍ ليست هي علته الحقيقية، ففي القياس البرهاني لابد أن يكون الحد الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر، ووجود المناسبة بين النتيجة

---

(١) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق، ص٢٤٣، وطرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين: يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مرجع سابق، ص٣٠٢، والطريق إلى التفكير المنطقي: وليم شانر، ترجمة: عطية محمود هنا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١م، ص٩٨.

والمقدمات، وضرورية المقدمات، فإن اختل أحد هذه الأمور ونحوها بأن يظن أن الحد الاوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات، أو أنها ضرورية، وليست هي في الواقع كذلك كما ظن، فإن كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة، ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهانًا مغالطة.

ومثاله: ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها إلى بعض باعتبار أن العناصر الأربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب، فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء، واستدلوا على الأول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الإناء الخارجي عند اشتداد برودته، فظنوا أن الهواء انقلب ماء، وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند وجود الحرارة الشديدة عليه، فظنوا أن الماء انقلب هواء.

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة، إذ حسبوا أن العلة في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الإناء وتبخر الماء، بينما أن ما حسبوه علة ليس بعلة، فإن الماء إنما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء، والبخار هو ذرات الماء، فالماء لا الهواء تحول الى ماء، أي أن الماء تجمع، وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول إلى ذرات صغيرة من الماء هي البخار، فالماء قد تحول الى الماء لا إلى الهواء، أي أن الماء تفرق(١).

---

(١) المنطق: محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص٤٣٩.

السادس: مغالطة إيهام العكس:

إيهام العكس هو وقوع أحد جزئي القضية مكان الآخر بعد أن ثبت أحدهما للأخر، بأن يوضع المحمول مكان الموضوع في القضية الحملية، فيقع الغلط فيها؛ إذ لا بُد أن يكون الأعم فيها محمولا، والأخص موضوعًا، أو أن يوضع التالي مكان المقدم في القضية الشرطية، فيقع الغلط فيها؛ إذ لا بُد في القضية الشرطية أن يكون التالي فيها مؤخرًا عن المقدم، وهذا ينشأ من عدم التمييز بين الخاص والعام، واللازم والملزوم (١).

فحينما نقول: كل عسل أصفر، فهذه قضية قد تكون صادقة وبديهية لنا, لكن قد يأتي المغالط فيعكس طرفي القضية إلى: كل أصفر عسل، وهنا تقع المغالطة؛ لأن العكس لا يصح دائمًا كما في المثال المذكور, لأنه ليس كل شيء أصفر هو عسل.

ومما يدخل في هذا المجال اللعب على بعض الصفات اللاحقة، ذلك أن المغالط قد ينتقل من بعض الصفات التي لحقت آحادًا من الموضوعات المُعيَّنة، فيعمّمها ويجعلها لكل هذه الموضوعات، وعادةً ما يتم ذلك بعكس القضية الموجبة الكلية، كلية (وهو خروج عن شرط إجراء العكس)، ومثال ذلك: كل حامل منتفخة البطن، إذن كلّ منتفخة البطن حامل، وإنما يجوز بعض منتفخات البطن حوامل.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :محمد على التهانوى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، جـ٢، ص١٠٠٥، والمقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٣، ص٣٢٤.

يقول الفارابي:" "ومنها اللاحق للشيء، وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء، ويعلم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يركب ذلك الأمر بعينه موجودًا في شيء آخر، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول، أو أن أحدهما محمول على الآخر، مثال ذلك: أن الصفرة لازمة العسل وموجودة. ثم رأينا الصفرة في المرة ظننا على المكان أنها عسل، وإذا رأينا زيدًا متعممًا بسواد، ثم رأينا إنسانًا آخر قد أقبل متعممًا بسواد حسبنا على المكان أن المقبل زيد، والسبب في ذلك أن الأمر متى لحق شيئًا أوهم أن الشيء لاحق للأمر ومحمول عليه، فينعكس الحمل فيصير اللاحق علامة للشيء، فالصفرة المأخوذة للعسل لما كان أصفر أوهم أن الأصفر عسل وصارت الصفرة علامة له، فإذا رأينا بعد ذلك شيئاً آخر أصفر، وقد تقدم لنا أن الأصفر عسل لزم حينئذ بسبب ظننا أن ذلك الشيء عسل "(١).

ولأجل هذا اشترط المناطقة في العكس المستوى للكلية الموجبة، أن تنعكس إلى جزئية موجبة للبعد عن هذه المغالطة، وضمانًا لصدق العكس.

السابع: مغالطة جمع المسائل في مسألة واحدة:

وصورتها أن يوضع سؤال متضمن لعدة أشياء، ويُطلب الإجابة عنه بجواب واحد على إحدى المسائل دون الأخرى، فيضطر المسئول إلى الإجابة بجواب واحد، فيقع في الغلط، مثال ذلك: إذا قال المحقق للمتهم: أنت أردت الفرار بالطائرة، وأغريت الضابطين على الفرار من الخدمة العسكرية، حدث هذا أو لم يحدث؟ فإذا أجاب بأن هذا حدث، أو أجاب بأن

---

(١) المنطق عند الفارابي، كتاب الأمكنة المغلطة: أبو نصر الفارابي، مرجع سابق، جـ٢، ص١٤٢.

هذا لم يحدث، وكان قد فعل الواحد دون الآخر، فإن ذلك يقع منه مغالطة جمع المسائل في مسألة، ومثاله – أيضًا– أن يقول القاضي للمتهم: أنت كنت على خلاف مع القتيل، فعقدت النية على التخلص منه، فبادرت إلى شراء المسدس، ثم استدرجته إلى منزلك لقتله؛ متذرعًا بأن فعلك إنما هو من قبيل الدفاع المشروع عن النفس، أليس كذلك؟ مع أن المتهم قد يكون قام ببعض هذه الأفعال المنسوبة إليه، وليس كلها، وهو في إجابته عن هذه الأسئلة المتعددة بجواب واحد، سواء كان بالنفي، أو الإيجاب، يكون قد أوقع نفسه في هذه المغالطة (١).

(١) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق، ص٢٤٧، وطرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين: يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مرجع سابق، ص٣٠٥.

المبحث الثاني

المغالطات في القياس عند الإمام الغزالي

للقياس بصفة عامة قواعد استخلصها المناطقة قديمًا وحديثًا من خلال دراستهم له، وهذه القواعد منها ما يختص بتركيب القياس، ومنها ما يختص بالاستغراق، ومنها ما يختص بالكيف، وكل قاعدة من هذه القواعد تضم تحتها قاعدتين، فتصبح في مجموعها ست قواعد، وذلك على النحو الآتي:

أولا: قاعدتا التركيب:

١- يجب أن يتركب القياس من ثلاث مقدمات لا أكثر: المقدمة الصغرى، والمقدمة الكبرى، والنتيجة.

٢- يجب أن يكون في القياس ثلاثة حدود لا أكثر: الحد الأصغر، والحد الأكبر، والحد الأوسط.

ثانيًا: قاعدتا الاستغراق:

١- يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقًا في إحدى المقدمتين على الأقل، وهذا لا يمنع من استغراقه في كلتا المقدمتين.

٢- لا يجوز استغراق حد في النتيجة ما لم يكن ذلك الحد مستغرقًا في المقدمات.

ثالثًا: قاعدتا الكيف:

١- يجب أن تكون إحدى المقدمتين موجبة على الأقل.

٢- إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة وجب أن تكون النتيجة سالبة، وإذا كانت إحداهما جزئية وجب أن تكون النتيجة جزئية؛ لأن النتيجة تتبع أخس

المقدمتين (١)، وبالتالي، فإن أي مخالفة لإحدى هذه القواعد هي أحد أنواع المغالطات القياسية.

هذا وقد اعتمد الإمام الغزالي على العقل بشكل كامل، والتزم بالموازين المنطقية تمام الالتزام، ومن وجهة نظره أن الإنسان بمقدوره أن يتغلب على خصمه بالعقل، فيعرف به مجارى نفوذ الشيطان فيبادر إلى غلقها، وحينما ينجح في إغلاق مجارى نفوذ الشيطان، ينال الهداية الإلهية، ويحصل على مقام القرب.

واعتبر الإمام الغزالي جميع المغالطات التي تقع في القياس مجارى نفوذ شيطانية، وأن بمقدور نور العقل سدّها، ومن ثم ذكر الإمام الغزالي هذه المغالطات في كل كتبه التي تحدث فيها عن المنطق، ومنها: (مقاصد الفلاسفة، ومعيار العلم، ومحك النظر، والمستصفى)، وشرحها فيها شرحا وافيًا.

مثارات الغلط في القياس عند الإمام الغزالي:

عدّد الإمام الغزالي سبعة مثارات للغلط في القياس:

الأول: مغالطة الخروج عن أشكال القياس، بأن لا يكون على شكل من الأشكال الثلاثة (٢)، وقد أشار الإمام الغزالي إلى سبب حصول هذه

---

(١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم: د/ عوض الله حجازي، ط٧، ص١٤٧، وقصة الصراع بين منطق اليونان ومنطق المسلمين: د/ سعد الدين السيد صالح، دار الأرقم، الزقازيق، ط١، ١٤١١هـ،١٩٩٠م، جـ٢، ص٢١٤.

(٢) الشكل هو: الهيئة الحاصلة للقياس من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الآخرين، ومن هنا ينتج لنا هذا الوضع أربعة أشكال، لكنها عند الإمام الغزالي ثلاثة =

المغالطة فقال:" بأن لا يكون من الحدود حد مشترك إما موضوع فيهما أو محمول أو موضوع لأحدهما محمول للآخر، فإذا انتفى الاشتراك حقيقة ولفظا لم يغلط الذهن فيه، فإن ذلك يظهر، وإنما يغلط إذا وجد ما هو مشترك لفظا مع اختلاف المعنى، ولذلك وجب تحقيق القول في الألفاظ المشتركة فهي مثار عظيم للأغاليط "(١).

فالأشكال – بحسب القسمة العقلية– أربعة أشكال حاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الآخرين، لأن الحد الأوسط إما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، وهذا هو الشكل الأول، وإما أن يكون محمولا فيهما، وهو الشكل الثاني، وإما أن يكون موضوعًا فيهما، وهو الشكل الثالث، وإما أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولا في الكبرى، وهو الشكل الرابع.

ويجب أن يكون الحد الأوسط مذكورًا بنفسه (أي بلفظه ومعناه) في الصغرى والكبرى من غير اختلاف, وإلا لما كان حدًا أوسط متكررًا, ولمّا وجد الارتباط بين الطرفين، ومن ثم يأتي الغلط في القياس.

=

فقط، وأما الشكل الرابع فلا يعترف به، حيث إنه لا وجود له في الواقع، لأن الأضرب الخمسة التي يتألف منها ترجع إلى أضربٍ للأشكال الثلاثة الأخرى أسيئت صياغتها، وأرسطو لم يعرف هذا الشكل وإنما اخترعه جالينوس، ورجال العصور الوسطى اختلفوا فيه: فمنهم من رفضه، ومنهم من اعترف به، سواء بين المناطقة المسلمين والمسيحيين، ولهذا سنقتصر في حديثنا على الأشكال الثلاثة الأولى فقط. (انظر: المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص١٨٢).

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م، ص١٩٩.

وهذا ما أكد عليه الإمام الغزالي فقال:" يجب أن نلاحظ الحد الأوسط ونتأمله تأملاً شافيًا ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد، فإنه إن تطرق إليه أدني تفاوت بزيادة أو نقصان فسد القياس وأنتج غلطًا "(١).

فمثلا إذا قلنا: الذهب عين، وكل عين تدمع، فإنه لا ينتج: الذهب يدمع، لآن لفظ (عين) مشترك لفظي, والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى, فلم يتكرر الحد الاوسط, ولم يتكرر إلا اللفظ فقط، ومن ثم جاء الخلل والغلط في القياس، حيث عُدمت الواسطة المكررة بين المقدمتين، والتي يقع بها الارتباط والاشتراك بينهما.

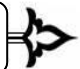
أما عن أهم صور المغالطة هنا نتيجة انتفاء الاشتراك بين المقدمتين حقيقة ولفظا، وانعدام الحد المشترك، وهو الحد الأوسط، فمنها:

أن يستخدم في الحد الأوسط لفظ من الألفاظ المشتركة (وهي ما اتحد فيها اللفظ وتعدد المعنى)، ثم يقصد به في المقدمة الصغرى معنى، وفي المقدمة الكبرى معنى آخر، كأن يقول: الفرار من العدو جبن، وكل جبن غذاء، إذن الفرار من العدو غذاء، وهذا باطل، وما جاء هذا البطلان والفساد للقياس إلا بسبب انعدام الحد الأوسط فيه، ومعلوم أنه لا عبرة باتحاد اللفظ بعد أن اختلف المعنى.

ومنها: أن يكون للكلام معنيان باعتبارين، ويقصد في المقدمة الصغرى أحد المعنيين، ويقصد في المقدمة الكبرى المعنى الآخر، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى في شأن ما تشابه من الآيات (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ

---

(١) مقاصد الفلاسفة: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص٥٣.



فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)(آل عمران: آية ٧)، فلهذه الآية تأويلان: أحدهما عطف (والراسخون) على لفظ الجلالة، والثاني اعتبار (واو) العطف استئنافية، والمعنى على أحد التأويلين يخالف المعنى على التأويل الآخر، ففي العطف يكون الراسخون في العلم يعلمون تأويله، وفي الاستئناف ينحصر البيان بالدلالة على أن الراسخين في العلم يقولون: آمنا به كل من عند ربنا.

ومنها أيضًا: اختلاف المعنى باختلاف عود الضمير، وذلك حين يأتي ضمير ويكون قبله عدة أسماء، يصلح الضمير أن يكون عائدًا على أي واحد منها، ثم يقصد المغالط في المقدمة الصغرى واحدة من هذه الاحتمالات، وفي المقدمة الكبرى احتمالا آخر.

ومنها أيضًا: اختلاف المعنى باختلاف تحديد الموصوف، وذلك حين يأتي وصف، ويأتي قبله شيئان أو أكثر، يحتمل كل منها أن يكون هو الموصوف، وباختلاف تحديد الموصوف يختلف المعنى، فيقصد المغالط في المقدمة الصغرى تأويلا، ثم يقصد في المقدمة الكبرى تأويلا آخر، بغية تغليط المخاطب وتضليله عن الحقيقة.

ومنها أيضًا: اختلاف المعنى باختلاف الجمع والتفريق، كقول المغالط: الخمسة زوج وفرد، أي: مؤلفة من عددين أحدهما زوج والآخر فرد، ثم يقول: ومحال أن يكون العدد زوجًا وفردًا بآن واحد، أي: لا يكون كامل العدد زوجًا وفردًا (١).

---

(١) انظر: ضوابط المعرفة: عبد الرحمن حسن حبنكة، مرجع سابق، ص٣١٤.

وقد أشار الإمام الغزالي إلى هذه الصور فقال:" وإذا كان الاشتراك باللفظ لا بالمعنى فلا يكون ذلك إلا بسبب استعمال لفظ مشترك كلفظ المختار (١)، وقد يكون الاشتراك سببه النظم والترتيب للألفاظ لا نفس الألفاظ ونحن نذكر من أمثلتها أربعة:

الأول: ما ينشأ من مواضع الوقف والابتداء كما في قوله تعالى (إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)(آل عمران: آية ٧)، إذ له معنيان مختلفان، فيطلق أمثاله في إحدى المقدمتين بمعنى وفي الثاني بمعنى آخر، فيبطل الحد المشترك ويظن أن ثَمّ حدًّا مشتركًا.

الثاني: تردد الضمائر بين أشياء متعددة تحتمل الانصراف إليها كقولك: كل ما علمه العاقل فهو كما علمه، والعاقل يعمل الحجر فهو كالحجر، فإن قولك: فهو متردد بين أن يكون راجعا إلى العاقل أو إلى المعقول، ويسلم في المقدمة على أنه راجع إلى المعقول، ويلبس في النتيجة فيخيل رجوعه إلى العاقل.

الثالث: تردد الصفة بين أن تكون صفة للموضوع وصفة للمحمول المذكور قبله، فإنا قد نقول: زيد بصير أي ليس بضرير، وتقول: زيد طبيب، وإذا نظمنا فقلنا زيد طبيب بصير، ظن أنه بصير في الطب، وهذه الألفاظ تصدق مفرقة وتصدق مجموعة على أحد التأويلين دون الآخر.

---

(١) الاشتباه الواقع في لفظ مختار هو أنه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مختيرًا بكسر الياء، وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مختيرًا بفتحها.

الرابع: ما يصدق مفترقًا فيُظَنُ أنه يصدق مجتمعًا، كما يصح أن يُقال: زيد بصير (أي في الخياطة)، وزيد جاهل أي في الطب، فقد صدقَ كلٌ واحدٍ مفردًا، ولو قلتَ: زيدٌ بصيرٌ جاهلٌ كان متناقضًا.

فهذا وأمثاله إذا وقعت الغفلة عنه خرج القياس عن النمط الذي ذكرناه، فلم يكن منتجًا، إذ بطل به ازدواجُ المقدمتين؛ حيث جُعِلَ الحدُّ المشتركُ ما هو مشتركٌ باللفظ لا بالحقيقة "(١).

لكن قد يشكل: بأن الحد الأوسط لم يتكرر في جميع الأشكال الأربعة، فإنه لم يتكرر في الشكل الأول والرابع إلا بلفظه، مع أن المراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى، أما في الشكل الأول، فلأنه يراد به في الصغرى المفهوم؛ لأنه محمول فيها، ويراد به في الكبرى الأفراد؛ لأنه موضوع فيها، وأما في الشكل الرابع، فلأنه يراد به في الصغرى الأفراد؛ لأنه موضوع فيها، ويراد به في الكبرى المفهوم؛ لأنه محمول فيها.

ويجاب على هذا: بأن المراد من التكرار التكرار بحسب الوصف العنواني المذكور للأوسط، فإنه بمعنى واحد، سواء كان متكررًا بحسب ذاته، كما في الشكل الثاني والثالث، أو لا كما في الشكل الأول والرابع، وبعبارة أخرى: أن الأوسط في كل الأشكال الأربعة قد تكرر بمعنى واحد، إلا أنه تارة يراد منه المعنى من حيث هو هو، وأخرى يراد منه المعنى من حيث تحققه في

---

(١) مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، ص١٥٦، ومعيار العلم في المنطق: الإمام الغزالي، مرجع سابق، ص١٩٩.



ضمن أفراده ومصاديقه، والاختلاف في أنحاء الإرادة لا يؤثر في وحدة المعنى شيئًا (١).

الثاني: مغالطة الخروج عن الضروب المنتجة للأشكال:

الضرب: هو الهيئة الحاصلة للقياس من اتفاق مقدمتيه في الكم والكيف أو اختلافهما فيهما أو في إحداهما، والضروب العقلية في كل شكل ستة عشر ضربًا، حاصلة من ضرب حالات المقدمة الصغرى الأربع في حالات المقدمة الكبرى الأربع، وهذه الضروب منها المنتج ومنها العقيم على حسب شروط كل شكل.

وسوف يقتصر الحديث على ضروب الأشكال الثلاثة الأولى فقط، لكونها أشرفها وأكثرها استعمالا، كما أن الإمام الغزالي اقتصر عليها، ولم يعترف بالشكل الرابع، وحتى لا نخرج عن موضوع البحث.

الشكل الأول: هو ما كن الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، مثل: العالم متغير، وكل متغير حادث، ينتج: العالم حادث.

شروط إنتاجه: يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان: الأول: إيجاب الصغرى، والثاني: كلية الكبرى، وبتحقيق الشرطين الواجب توافرهما في الشكل الأول يظهر لنا أن الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط، وهي:

(١) المقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٤٧.

الأول: كلية موجبة صغرى مع كلية موجبة كبرى ينتج كلية موجبة، مثل: كل إنسان ناطق، وكل ناطق حساس، ينتج: كل إنسان حساس.

الثاني: كلية موجبة صغرى مع كلية سالبة كبرى، ينتج كلية سالبة، مثل إنسان حيوان، ولا شئ من حيوان بحجر، ينتج : لا شئ من الإنسان بحجر.

الثالث: جزئية موجبة صغرى مع كلية موجبة كبرى، ينتج جزئية موجبة، مثل: بعض القارئ فاهم، وكل فاهم مثقف، ينتج: بعض القارئ مثقف.

الرابع: جزئية موجبة صغرى مع كلية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة، مثل: بعض الإنسان مثقف، ولا واحد من المثقف جاهل، ينتج : بعض الإنسان ليس جاهلاً.

الشكل الثاني: هو ما يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين مثل: كل مجاهد في سبيل الله تقى، ولا أحد من الخائنين بتقى، ينتج: لا أحد من المجاهدين في سبيل الله بخائن.

شروط إنتاجه: ولأجل أن يكون الشكل الثاني منتجًا، يشترط فيه شرطان:

الأول: بحسب الكيف (أي الإيجاب والسلب) وهو اختلاف المقدمتين، بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، والثاني: بحسب الكم (أي الكلية والجزئية) وهو كلية كبرى، وبحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط، وهي:

الأول: موجبة كلية مع سالبة كلية، ينتج سالبة كلية مثل: كل حادث مسبوق بالعدم، ولا شئ من الواجب بمسبوق بالعدم، ينتج: لا شئ من الحادث بواجب.

الثاني: سالبة كلية مع موجبة كلية، ينتج سالبة كلية مثل: لا أحد من المجانين بمكلف، وكل عاقل مكلف، ينتج لا أحد من المجانين بعاقل.

الثالث: موجبة جزئية مع سالبة كلية، ينتج سالبة جزئية، مثل بعض المؤمنين أولياء، ولا أحد متعلق بالدنيا ولى، ينتج: بعض المؤمنين ليسوا متعلقين بالدنيا.

الرابع: سالبة جزئية مع موجبة كلية، ينتج سالبة جزئية، مثل: ليس بعض المسلمين مؤمنين، وكل من في الجنة مؤمن، ينتج ليس بعض المسلمين في الجنة.

الشكل الثالث: هو ما يكون الحد الأوسط فيه موضوعًا في المقدمتين مثل: كل مصري محب لوطنه، وبعض المصري مجاهد، ينتج: بعض المحب لوطنه مجاهد.

شروط إنتاجه: يشترط فيه شرطان: الأول: إيجاب الصغرى، والثاني: كلية إحدى المقدمتين، وبتحقيق هذين الشرطين يكون المنتج من ضروبه ستة، وهي كالتالي:

الأول: كلية موجبة مع كلية موجبة، ينتج جزئية موجبة مثل: كل ذهب معدن، وكل ذهب غالي الثمن، ينتج: بعض المعدن غالي الثمن.

الثاني: كلية موجبة مع كلية سالبة، ينتج جزئية سالبة مثل: كل ذهب معدن، ولا شيء من الذهب بفضة، ينتج: بعض المعدن ليس بفضة.

الثالث: كلية موجبة مع جزئية موجبة، ينتج جزئية موجبة مثل: كل طائر حيوان، بعض الطائر أبيض، ينتج: بعض الحيوان أبيض.

الرابع: كلية موجبة مع جزئية سالبة، ينتج جزئية سالبة مثل، كل حيوان حساس، وبعض الحيوان ليس بإنسان، ينتج: بعض الحساس ليس بإنسان.

الخامس: جزئية موجبة مع كلية موجبة، ينتج جزئية موجبة مثل: بعض الطائر أبيض، وكل طائر حيوان، ينتج: بعض الأبيض حيوان.

السادس: جزئية موجبة مع كلية سالبة، ينتج جزئية سالبة مثل: بعض الذهب معدن، ولا شيء من الذهب بحديد، ينتج: بعض المعدن ليس بحديد(١).

وبهذا يتضح لنا أن الضروب المنتجة للأشكال الثلاثة أربعة عشر ضربًا، والباقي عقيم، فإذا جاء القياس على ضرب من هذه الضروب، كان قياسًا صحيحًا منتجًا، وأما إذا لم يأت على ضرب منها وقع الغلط فيه، وكان قياسًا فاسدً عقيمًا.

فمثلا إذا قلنا: كل ثمر فاكهة، وكل عنب فاكهة، إذن: كل ثمر عنب، فهذا قياس من الشكل الثاني، لم ينتج وكذبت فيه النتيجة؛ لأنه جاء على ضرب عقيم؛ إذ فقد شرطًا من شروط الشكل الثاني وهو: اختلاف المقدمتين

---

(١) انظر: المرشد السليم: د/ عوض الله حجازي، مرجع سابق، ص١٥٦، قصة الصراع: د/ سعد الدين السيد صالح، مرجع سابق، جـ٢، ص٢١٦، تيسير القواعد المنطقية : د/ محمد شمس الدين إبراهيم، ط٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ص٢١٧، والشمسية في القواعد المنطقية: لنجم الدين القزويني، تحقيق: مهدى فضل الله، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٢٤، والمرشد في علم المنطق: يوسف الموسوي، ط١، ٢٠٠٧م، ص٣٦٦.

في الكيف، فقد اتفقت المقدمتان في الكيف في هذا المثال، ومن ثم جاء العقم، ووقع الغلط، فكذبت النتيجة.

وهذا ما صرح به الإمام الغزالي حينما تحدث عن حصر مثارات وقوع الغلط في القياس، فذكر منها: ألا يكون القياس على ضرب منتج من جملة ضروب الأشكال الثلاثة، ومثّل لهذا بقوله:" إذا قلت: ممتنع أن يكون الإنسان حجرًا، وممتنع أن يكون الحجر حيوانًا، فممتنع أن يكون الإنسان حيوانًا، لأن هذا الضرب أُلّف من سالبتين، غير فيهما اللفظ السلبي؛ إذ قولك: ممتنع أن يكون الإنسان حجرًا، معناه: لا إنسان واحد حجر، بل هذا القدر كافٍ لنفي النتيجة، فإن صغرى الشكل الأول مهما لم تكن موجبة لم ينتج أصلا "(١).

وما ذكره الإمام الغزالي قياس من الشكل الأول، وقع الغلط فيه، بسبب فقده للشرط الثاني من شروطه وهو: إيجاب المقدمة الصغرى، ومن ثم جاء القياس على ضرب عقيم غير منتج.

كما أنه من القواعد المقررة في المنطق: أنه لا إنتاج من سالبتين؛ لأن الحد الأوسط في السالبتين لا يساعدنا على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر، فالمقدمتان السالبتان تعطلان مهمة الحد الأوسط في الربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر، وتفصلان بين الحدود جميعها، فالمقدمة السالبة سواء كانت كلية أو جزئية تمنع من دخول الحد الأوسط في الأكبر إذا كانت كبرى، وتمنع من دخول الحد الأوسط في الحد الأصغر، إذا كانت صغرى،

---

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

وبذلك ينتفي وجود الحد الأوسط بالمعنى الصحيح، وهو الربط بين الحدين الأصغر والأكبر (١).

كما أنه لا يكفي في القياس وقوع الاشتراك فقط بين المقدمتين، بل لابد – لكى يكون صحيحًا منتجًا– من مراعاة قواعد القياس التي سبق الحديث عنها، مع الشروط الخاصة بكل شكل من الأشكال السابقة.

وهذا ما أكد عليه الإمام الغزالي، وذلك عندما تحدث عن مداخل الغلط في القياس، فقال:" ألّا يكون نظمُه جامعًا للشروط التي ذكرنا بعد وقوع الاشتراك بين المقدمتين، بأن ألّف من مقدمتين نافيتين، أو جزئيتين، أو كان من النظم الأول ومقدمةُ المحكوم عليه نافية، أو مقدمة الحكم غيرُ عامة، أو كان من النظم الثاني، وقد طُلِبَ منه نتيجةُ مثبتة، أو من النظم الثالث وقد طُلِبَ منه نتيجةُ عامة "(٢).

الثالث والرابع: مغالطة عدم التمايز في الحدود، أو في المقدمات:

يجب أن يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين لينتجا المطلوب، ويجب أن تشتمل المقدمتان على ثلاثة حدود: حد أصغر وهو موضوع النتيجة، وحد أكبر وهو محمول النتيجة، وحد أوسط وهو المكرر بينهما، ويجب أن يكون مذكورًا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف، وإلا لما كان حدًا أوسط متكررًا، ولما وجد الارتباط بين الحدين، ثم يحذف في النتيجة، فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها.

---

(١) المنطق الصوري: يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ص١٥١.

(٢) مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص١٥٩.

فإذا وقع الخلل في المقدمات، بأن كان القياس مكونًا من مقدمة واحدة فقط ، أو من مقدمتين ليس فيهما واسطة تربط بينهما، وقع الغلط، وتعذر القياس.

وهذا ما ذهب إليه الإمام الغزالي، فقد جعل وقوع الخلل في مقدمات القياس مدخلا من مداخل وقوع الغلط فيه، فقال:" المدخل الثاني: أن يكون الخلل في الصورة، وهو أن لا يكون وضعه داخلا في نمط من الجملة المذكورة، وذلك بأن تكون النتيجة مطلوبة من مقدمة واحدة بالحقيقة، وأعني بها ما ليست من مقدمتين أصلا، أو تكون من مقدمتين بالقوة، ولكن ليس فيهما واسطة مكرّرة يقع بها الازدواج والاشتراك "(١).

وذلك لأن القياس نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر، فلابد فيه من مقدمتين على الأقل، ولذلك عرفناه بأنه: قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر، ولابد في المقدمتين من رابط يربط بينهما؛ إذ عدم وجود الرابط أو الواسطة بينهما، يجعل المقدمتين منفصلتين تمامًا، ومن ثم يتعذر القياس.

فلا قياس إذن بدون الحد الأوسط أو المكرر، وتسمى المغالطة حينما تكون ناشئة عن استعمال الأوسط بمعنى مشترك باسم (أغلوطة الأوسط المشترك) (٢).

كذلك يقع الغلط في القياس إذا انعدم التمايز بين الحدود الثلاثة، فيكون الحد الأوسط مثلا هو عين الحد الأصغر، حيث يمكن أن يقدم المغالط

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٥.

(٢) المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوى، مرجع سابق، ص١٦٦.

قياسًا يبدو صحيحًا من الناحية الشكلية، ومستوفيًا القواعد التي تضبط صحة القياس، لكننا إذا فحصنا مدلول حدوده، نكتشف أن هذا القياس لا يلتزم بالقاعدة الأولى للقياس التي توجب أن يتكون القياس من ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل، لفظا ومعنى، والتلاعب في المعني ربما يعطي حدين في الحقيقة أو أربعة حدود، لا الثلاثة الظاهرة لفظا، فإذا تعدد اللفظ شكلا وتوحد في المعنى، ننزل من ثلاثة حدود شكلا إلى حدين مضمونا، فنقع في مغالطة الحدين.

ويعطينا الإمام الغزالي مثالين لهذا النوع من المغالطة التي لا تأتي فيها الحدود متمايزة متكاملة، بل تختلف حروف ألفاظها وتتفق معانيها.

المثال الأول: كل إنسان بشر، وكل بشر حيوان، كل إنسان حيوان، **والمثال الثاني:** كل خمر عقار، كل عقار مسكر، كل خمر مسكر، فالحد الأوسط هنا في المثالين مرادف للحد الأصغر، وبالتالي، هذا القياس فيه مغالطة؛ إذ توجد فيه ثلاثة حدود ظاهرا ولفظا، ولا يوجد غير حدين في الحقيقة والمعني، ومن قواعد القياس التي يجب مراعاتها: أن يكون في القياس ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل، ومن ثم وقع الغلط في هذا القياس (١).

وفي المقابل، قد تُرتكب المغالطة بتقديم قياس ذي ثلاثة حدود في الظاهر واللفظ، بينما هي أربعة في الحقيقة والمعنى، وذلك عندما يُستخدم في الحد الأوسط لفظ من الألفاظ المشتركة (٢) (وهي ما اتحد فيها اللفظ

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) ليس المراد بالاشتراك هنا المشترك اللفظي بمعناه المعروف، بل المراد منه أن يكون اللفظ صالحًا للدلالة على أكثر من معنى واحد، بأي نحو من أنحاء الدلالة، سواء كانت =

وتعدد المعنى)، ثم يقصد به في المقدمة الصغرى معنى، وفي المقدمة الكبرى معنى آخر.

مثال ذلك أن نقول: كل حية سامة، كل امرأة حية، إذن: كل امرأة سامة.

فهذا القياس فيه ثلاثة حدود شكلا ولفظا، لكن من حيث الحقيقة والمعنى توجد أربعة حدود، ففي المقدمة الكبرى (كل حية سامة)، الحد (حية) هو اسم مرادف للأفعى، بينما في المقدمة الصغرى (كل امرأة حية)، الحد (حية) يعني الحياة، وهذا يعني عدم وجود حد أوسط حقيقي، ما يعني غياب الربط بين الحدين الأصغر والأكبر، وبالتالي فإن المقدمتين منفصلتان تمامًا ولا رابط بينهما، فيتعذر القياس، ومن ثم جاءت المغالطة في القياس بسبب تكوينه من أربعة حدود.

وقد حذر الإمام الغزالي من الوقوع في هذه المغالطة، كما حذر كذلك من استعمال الألفاظ المترادفة في الحد الأوسط حتى لا نقع في مغالطة الحدود، بحيث لا تقل عن ثلاثة، ولا تزيد على الثلاثة، فقال:" ألا تكون الحدود الثلاثة، وهي الأجزاء الأولى متمايزة متكاملة كقولك: كل إنسان بشر، وكل بشر حيوان، فكل إنسان حيوان، فإن الحد الأوسط هو الحد الأصغر بعينه، وإنما تعدد اللفظ، وهذا من استعمال الألفاظ المترادفة، وهي التي تختلف حروفها وتتساوى حدود معانيها المفهومة، وقد ذكرناها فليحترز منها أيضا "(١).

=

بسبب المشترك اللفظي، أو النقل، أو المجاز، أو الاستعارة، أو التشبيه، أو نحو ذلك. (المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، مرجع سابق، ص٤٢٥).

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

فأكثر غلط الناس ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع إلى استعمالهم للألفاظ المشتركة، حتى إنه نقل عن أفلاطون الحكيم أنه وضع كتابًا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي أجزاء المنطق، وحصرها في هذا الموضوع من المغالطات اللفظية، وأغفل باقي الأقسام (١).

ومن أجل هذا أكد الإمام الغزالي على عدم استعمال الأسماء المشتركة في الحدود في مواضع كثيرة من كتبه، منها قوله:" أن يتأمل في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما اسم مشترك، فإن الاسم ربما يكون واحدا والمعنى متعدد فلا يصح القياس "(٢) .

الخامس: مغالطة المصادرة على المطلوب:

حيث يجعل المغالِط النتيجة التي يريدها في المقدمة نفسها، أو يضمنها في المقدمة جزئيًا بشكل غير صريح، وهو لا يبرهن عليها، بل يفترض صحتها بإعادة صياغتها في النتيجة بطريقة توهمنا بأننا حصلنا عليها كنتيجة للمقدمة.

وقد انتبه إليها علماء العرب القدامى بصورة مطابقة لما هو متعارف عليه اليوم، فرصدها التهانوي في معجمه قائلا:" هي عند أهل النظر، تطلق على قسم من الخطأ في البرهان لخطأ مادته من جهة المعنى، وهي جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما، وإنما اعتبر التغيير بوجه ما

---

(١) المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، مرجع سابق، ص٤٢٦.

(٢)مقاصد الفلاسفة: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٥٣.

ليقع الالتباس، كقولنا: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة، فالصغرى ههنا عين النتيجة "(١).

وعرفها الشريف الجرجاني بقوله:" هي أن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئًا واحدًا، كقولنا: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحاك، فكل إنسان ضحاك "(٢).

وعرفها الشيخ الشنقيطي بأنها:" جعل نتيجة الدليل هي إحدى مقدمات الدليل، بتغيير في اللفظ يكون سببًا لتوهم المغايرة بين النتيجة والمقدمة "(٣).

كما تنبه إليها إمامنا الغزالي، وأشار إليها بأنها من مداخل الغلط في القياس، وبيّنها ووضحها عن طريق ضرب الأمثلة، فقال:" أن لا تكون النتيجة غير المقدمة بل عينها، ولكن استعمل فيها للتلبيس لفظين مترادفين، كقولك: كل بشر إنسان، وكل إنسان مكلَّف، فكل بشر مكلف، فقولك: (كل بشر إنسان)، كأنك قلت: (كلّ إنسانٍ إنسانٌ)، فإنهما مترادفان، فيصير قولك: (كل إنسان مكلّف) – وهو مقدمة– عين قولك: (فكل بشر مكلّف)، وهو النتيجة "(٤).

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: الإمام التهانوي، تحقيق: علي دحروج، ترجمة من الفارسية إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، جـ٢، ص١٥٥٤.

(٢) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣) آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ، ص٢٧٢.

(٤) مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص١٦١.

ونص في موضع آخر بأنها من مثارات الغلط في القياس، فقال:" أن لا تكون المقدمات غير النتيجة، فتصادر على المطلوب في المقدمات من حيث لا تدري، كقولك: إن المرأة مولّى عليها، فلا تلي عقد النكاح، وإذا طولبْتَ بمعنى كونها (مولّى عليها)، ربما لم تتمكن من إظهار معنى سوى ما فيه النزاع "(١).

أما عن سبب وقوع المصادرة على المطلوب، فمن خلال ما ذكره الإمام الغزالي يظهر لنا أنها تقع بسبب اشتراك الحد الأوسط مع أحد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين، كما هو واضح في المثال الذي ذكره الإمام الغزالي وهو: (كل بشر إنسان، وكل إنسان مكلَّف، فكل بشر مكلف).

وعليه يمكننا القول: إن المصادرة على المطلوب ترجع في الحقيقة إلى أن القياس يكون فيها مؤلفًا من مقدمة واحدة؛ لأن المقدمة الأخرى التي هي نفس النتيجة لا تصلح أن تكون مقدمة في القياس (٢).

وإذا كانت هذه هي نظرة الإمام الغزالي إلى المصادرة على المطلوب، باعتبارها مدخلا وسببًا من أسباب وقوع الغلط في القياس، فكذلك كانت نظرة العلماء إليها، فقد عدّها الدكتور عبد الرحمن بدوي أيضًا من عيوب القياس ومفسدات البرهان، فقال:" والقياس يفسد على أربع صور .... وذكر منها: إذا أقررنا بأنه بيّن بنفسه ما ليس كذلك مباشرة، وهذه الصورة هي ما

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) المقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، مرجع سابق، جـ٣، ص٣٤٠.

يكون المصادرة على المطلوب الأول، فنحن منها نتخذ مبدأ للبرهنة ما يطلب البرهنة عليه "(١).

كما رفضها ومنعها في الاستدلال الشيخ عبد الرحمن حبنكه، فقال:" الغرض من المصادرة إيهام المستدل خصمه بمغايرة النتيجة للمقدمة؛ لذلك فهي وظيفة ممنوعة غير مقبولة في الاستدلال .... وطالب الحق لا يتعمدها لما فيها من التلبيس والإيهام "(٢).

ويرى بعض العلماء أن المصادرة على المطلوب دور في الاستدلال، حتى سموها قياس دوري، أو دليل دوري (٣)؛ إذ يتوقف في معرفة النتيجة على معرفة الدليل ويتوقف فيه معرفة الدليل على معرفة النتيجة.

قال الإمام التفتازاني:" جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما، ويسمى مصادرة على المطلوب، مثل هذا نقلة وكل نقلة حركة فهذا حركة، ومن هذا القبيل الأمور المتضايفة، مثل هذا ابن؛ لأنه ذو أب، وكل

---

(١) تلخيص القياس لأرسطو: لابن رشد، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص١٢.

(٢) ضوابط المعرفة والاستدلال: عبد الرحمن حسن حبنكه، مرجع سابق، ص٤٥٨.

(٣) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول: أبو زكريا يحيى الرهوني: تحقيق: الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي- الإمارات، ط١٤٢٢،١هـ، ٢٠٠٢م، جـ١، ص٢٨٢، وضوابط المعرفة، عبد الرحمن حبنكه، مرجع سابق، ص٣١٦.

ذي أب ابن، وكل قياس دوري، وهو ما يتوقف ثبوت إحدى مقدمتيه على ثبوت النتيجة بمرتبة أو بمراتب "(١).

لكن ينبغي التنبيه على أنه ليس كل دور مصادرة؛ فالدور يأتي في الأدلة، والأقوال الشارحة، ويأتي بأنواع أخرى، فبينهما عموم وخصوص مطلق، فكل مصادرة هي دور دون العكس.

وأخيرًا قد يبدو للبعض أن المصادرة على المطلوب هي مغالطة واضحة للعيان، سهلة الانكشاف، وليست بحاجة إلى دراسة وتحليل يختلق صعوبة حيث لا صعوبة، غير أن الأمر ليس دائمًا ببساطة الأمثلة السابقة، إذ هي تتلون بألوان كثيرة، وتتخذ أشكالا متعددة، وتُجِيد التخفي أحيانًا في هيئة يتعذر كشفها إلا على المنطقي الخبير (٢).

ويمكننا تقسيمها بحسب الظهور والخفاء إلى قسمين: الأول: المصادرة الظاهرة: وهي ما كانت واضحة، ووقعت في القياس البسيط، والثاني: المصادرة الخفية: ومحلها الأقيسة المركبة، فبُعد النتيجة فيها نتيجة لطول المقدمات يجعلها أخفى فيتحقق التضليل بها (٣).

---

(١) شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب: عضد الدين الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٤،١هـ، ٢٠٠٤م، جـ١، ص٤٢٧.

(٢) المغالطات المنطقية: مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، شرح: نصير الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٣، جـ١، ص٤٩٨.

ويكون إبطال هذه المغالطة برصدها، وبيان أن ما قدمه المجادل هو تكرار لإحدى المقدمتين، دون استدلال على النتيجة، أو بتجنبها، يقول الشيخ الشنقيطي:" وينبغي اجتناب المصادرة في المناظرة؛ لما فيها من الإيهام "(١).

السادس: مغالطة تقدم النتيجة على إحدى المقدمات في المعرفة:

الأصل في المقدمات أن تكون أوضح وأوثق معرفةً مما يُراد البرهنة عليه، وهو النتيجة، ومن البديهي أننا حين نختلف حول شيء، فإننا نلجأ إلى شيء آخر لا نختلف حوله، ونحاول أن نستدل منه على ذلك الشيء الخلافي.

ولكي تكون للحجة قوة يتوجب أن تبدأ من مقدمات معروفة ومقبولة أصلًا لدى الحضور، ثم نتقدم منها لكي نستخلص النتيجة غير المعروفة أو غير المقبولة، أما أن نصادر على المطلوب ونستند إلى ذات النتيجة الخلافية وقد تَنَكَّرت كمقدمة، فهذا فكرٌ عبثي فارغ لا يمكن أن يفضي إلى أيِّ تقدم في المعرفة البشرية.

فمن القواعد المقررة في الحجج والبراهين: أن تكون المقدمات أعرف عند العقول من النتائج؛ ليصح أن تعرِّفها؛ لأن المعرِّف يجب أن يكون أعرف من المعرَّف، ومعني أنها أعرف: أن تكون أكثر وضوحًا ومعرفة ويقينًا؛ لتكون سببًا لوضوح النتائج، بداهة أن الوضوح والمعرفة واليقين يجب أن يكون أولا وبالذات للمقدمات، وثانيًا وبالعرض للنتائج (٢).

---

(١) آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين الشنقيطي، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٢) المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، مرجع سابق، ص٣٢٤.

وتنشأ هذه المغالطة عن كون المقدمات مساوية في المعرفة للنتيجة، كالمتضايفين اللذين لا يعرف أحدهما إلا إذا عرف الآخر، مثل: إذا كان خالد أبًا لسعيد فسعيد ابن لخالد، لكن خالدًا أب لسعيد، إذن سعيد ابن لخالد، فهذا الدليل لغو لا فائدة منه؛ لأنه لا يثبت أبوة شخص لآخر، ما لم تثبت بنوة الآخر له، وكذلك العكس، كما تنشأ هذه المغالطة عندما تكون المقدمات فيها أخفى من النتيجة.

وقد تنبه الإمام الغزالي إلى هذه المغالطة، وشرحها بالتفصيل، وضرب لها الأمثلة، وجعلها مدخلا من مداخل الغلط في القياس، فقال:" أن لا تكون المقدمات أعرف من النتيجة بأن تكون مساوية لها بالمعرفة، كالنسب الإضافية إذا أُخِذ بعضُها دليلا على بعض، وذلك كأن تقول: زيد أبٌ لعمرو؛ لأن عمرًا ابنه، فإن كون عمرٍو ابنًا لزيد – وهو المقدّمة– مساوٍ في المعرفة لكون زيدٍ أبًا له، وهو النتيجة، أو أخفى منها سواء كانت مبيَّنةً في النتيجة أو لا.

أما الثاني: فكما يقال في الاستدلال على ثبوت واجب الوجود من حدوث العالم، وعدم صحة استناد التأثير إلى الحوادث، وغير ذلك مما ثبوت واجب الوجود أظهر منه، وأما الأول: فكأن تقول: كل جسم متحيّز، وكل متحيّز يقبل التحوّل، فالجسم يقبل التحوّل، فإذا قيل لك ولما قلت: إن كل متحيّز يقبل التحوّل؟ قلت: لأن الأجسام تقبل التحوّل وهي متحيّزة، فحكمت بأن كل متحيّز يقبل التحول، فقد جعلت النتيجة دليلا على الكبرى، وقد كانت

النتيجة مدلولا عليها، وهذا هو البيان الدوري، وحاصله يرجع إلى بيان الشيء بنفسه، وهو محال "(١).

فالمغالط يصطنع مثل هذه المغالطة؛ للإيهام بأنه يقدم حجة يثبت فيها دعواه، وتعتمد مغالطته هنا على التمويه بتطويل الكلام وترديده، وصوغه على شكل قياس كما سبق بيانه.

إذن فنحن في هذه المغالطة بإزاء شكل من أشكال المصادرة على المطلوب، يعتمد فيه صدق الدعوى (المقدمة) على دليل يعتمد بدوره على الدعوى ذاتها التي يُفترَض أن يبرهن عليها، وبذلك يدور القياس في دائرة مغلقة، وتعتمد كل قضية فيه على الأخرى.

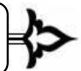
وهذا ما صرح به الإمام الغزالي، حيث ذكر أن هذه المغالطة قد يتولد عنها ما يسمى بالقياس الدوري (٢)؛ وذلك عندما تكون المقدمات فيها أخفى من النتيجة، سواء كانت المقدمات مبيّنة في تلك النتيجة أو لا، وهو قياس محال، قال – رحمه الله–:" وقد تكون المقدمة متأخرة في المعرفة عن النتيجة، فيكون قياسًا دوريًا، وهو محال "(٣).

---

(١) مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) القياس الدوري هو: قياس يلجأ إليه الخصم لإثبات إحدى مقدمتي قياس ما عند الشك فيها، وهو يتألف من نتيجة القياس بالإضافة إلى إحدى مقدمتي هذا القياس بعد عكسها عكسًا مستويًا من غير تغيير في كمها، وسمى بهذا؛ لأن المقدمة عادة تستخدم في إثبات النتيجة، فأصبحت النتيجة تستخدم لإثبات صدق المقدمة. (معيار العلم في المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، هامش ص٢٠٧).

(٣) معيار العلم في المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٧، ومِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص١٦٤.



ويُعَد القياس الدائري مغالطة لنفس السبب الذي جعل المصادرة على المطلوب مغالطة؛ وهو أنه لا يُقدِّم لنا دليلًا مستقلًّا عن الدعوى ذاتها، وأنه يفشل في أن يربط لنا ما هو غير معروف أو غير مقبول بما هو معروف ومقبول، وفقًا لقاعدة: الأصل في البرهان أن يكون أوضح وأوثق معرفةً مما يُراد البرهنة عليه، وكل ما يفعله القياس الدائري هو أنه يقدم لنا مجهولين أو أكثر كلٌّ منهما مشغولٌ ومتعلق بالآخر، بحيث لا يتسنى له أبدًا أن يصل نفسه بالواقع (١).

السابع: مغالطة كون المقدمات كاذبة:

القياس إن كانت مقدماته صادقة يقينية، وركبت كما يجب بشروطها، يسمى (برهانا) وتكون النتيجة علمًا يقينيًا، وإن كانت مقدماته أو واحدة منها غير يقينية، أو دخلها خلل في التركيب، أو نقص في شروطها كانت النتيجة غير يقينية، لا تفيد غير الظن، أو ما دونه كالغلط.

والمقدمات عند الإمام الغزالي لها خمس أحوال هي:

الاولى: القياس البرهاني: وهو المكون من مقدمات صادقة يقينية بلا شبهة، فهو قياس يقيني صحيح بلا شك ولا شبهة، تكون مقدماته كلها قطعية كالبديهيات.

الثانية: القياس الجدلي: وهو المكون من مقدماته مقاربة لليقين على وجه يفسد الشعور بإمكان الخطأ فيها، ولكن يتطرق إليها الإمكان إذا دقق الناظر فيها، فهذا النوع من القياس تكون مقدماته مقبولة أو مشهورة عند الكآفة،

(١) المغالطات المنطقية: عادل مصطفى، مرجع سابق، ص٣٠.

وهي في الأغلب صادقة، وقد تكون كاذبة في النادر، وفائدة الجدل أن يغلب الخصم خصمه.

الثالثة: القياس الخطابي: وهو المكون من مقدمات ظنية، تكون مقبولة يحصل بها غلبة الظن فتقنع النفس بها، وفائدة الخطابة أن يميل السامع الى ما يراد منه ويركن إليه.

الرابعة: القياس الشعري: وهو المكون من مقدماته كاذبة، ولكن تميل النفس إليه بالتخيل، ومقدماته تتضمن تشبيها، أو تمثيلا، أو استعارة، أو تخيل أمر في النفس يقصد به الترغيب أو الترهيب أو الحث أو العطاء أو الفرح ونحوها، وهو يؤثر في النفس مع العلم بكذبه.

الخامسة: القياس المغالطي (السوفسطائي): وهو الذي يصور بصور اليقينيات، فهو مموه ومتلبس بصور اليقينيات، وهو قياس لا ظني ولا يقيني، بل مغالط، يقع إما نتيجة التباس لفظ المغالط، وإما نتيجة التباس معنى اللفظ، أو قد ينجم عن حذف المقدمات أو اخفائها أو نقصها، أو قد ينجم عن وضع المقدمات الوهمية بدل القطعية (١).

وقصارى القول إن المقدمات القياسية إذا كانت صادقة يقينية، وكانت مفردات معارفها وهي الأجزاء الأولى محصلة في العقل بحقائق معانيها من دون ألفاظها، وكانت المقدمات وهي الأجزاء الثواني أيضا متمايزة ومستوفية لشروطها، كان الحكم الذي يلزم منه حقا وصدقا لا محالة، فإن لم يكن حقا فلخلل وقع في هذه الأمور، وإن مداخل الغلط تبدأ حين لا تكون المقدمات

---

(١) مقاصد الفلاسفة: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٤٥.

صادقة بل تكون مقبولة بحسن الظن أو وهمية، أو مأخوذة من الحس في مظانّ غلطه.

وهذا ما أشار إليه الإمام الغزالي عندما تحدث عن مداخل الغلط في القياس، فقال:" أن لا تكون المقدمات صادقة، بل تكون مقبولة بحسن الظن، أو وهمية، أو مأخوذة بحكم الشهرة، أو مأخوذة من الحسِّ في مظانِّ غلطه، وذلك عند بُعْدٍ مفرطٍ أو قُرْبٍ مفرطٍ، أو اختلال شرط من شروط القياس "(١).

ومن ثم فإن مداخل الغلط في القياس تبدأ حين تكون مقدماته كاذبة، وهذا لا يخلو – كما يرى الإمام الغزالي– إما أن يكون لالتباس اللفظ أو لالتباس المعنى.

أما التباس اللفظ: فكما إذا اشتركت لفظتان في معنى، وبينهما افتراق في معنى دقيق، فيظن أن الحكم الذي أُلفي صادقًا على أحدهما، صادق على الآخر، والأمر بخلاف هذا، كلفظ الآبق والهارب، فإن الآبق هو الهارب، ولكن مع مزيد معنى في الهارب، وهو أن يكون من كدٍّ وخوف، فإن لم يكن سبب منفر، فيسمى هاربًا لا آبقا.

وأما السبب المعنوي للتغليط: فهو أن تكون المقدمة صادقة في البعض لا في الكل، فتؤخذ على أنها كلية وتصدق، وأكثرها من سبق الوهم إلى العكس، فإنا إذا قلنا: كل قود فبعمد، وكل رجم فبزنا، فيظن أن كل عمد ففيه قود، وأن كل زنا ففيه رجم، وهذا غير صحيح.

---

(١) مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص١٥٢.

والذي يصدق في البعض دون الكل، قد يكون بحيث يصدق في بعض الموضوع كقولنا: الحيوان مكلف؛ فإنه يصدق في الإنسان دون غيره، وقد يصدق في كل الموضوع ولكن في بعض الأحوال كقولنا: الإنسان مكلف، فإنه لا يصدق في حالة الصبا والجنون، وقد يصدق بشرط خفي كقولنا: المكلف يحرم عليه شرب الخمر، فإنه بشرط ألا يكون مكرها، فيترك الشرط، فهذه الأمور لما كانت تصدق في الأكثر، ولا تنهض كلية صادقة إلا إذا قيدت بالشرط، فربما يذعن الذهن للتصديق، ويسلمها على إنها كلية صادقة، فيلزم منها نتائج كاذبة (١).

ومن ثم فإن القياس يختلف بحسب مقدماته التي ينطلق منها، فإذا كانت المقدمات يقينية كان برهانيًا، وتنزّل في نطاق العلم، وأما إذا كانت مقدماته احتمالية كان جدليًا، وتنزّل ضمن النقاشات العامة وما يتصل بها من ظنون، ولكن بين هذين المجالين وهما: البرهان والجدل، يتسلل صنف ثالث للقياس يختفى تارة خلف قناع العلم، وتارة أخرى خلف قناع الجدلية، وهو القياس المغالطي (السوفسطائي)، والذي ينطلق من مقدمات كاذبة، ولكنه يُخفى كذبها بوسائل متعددة؛ ليخدع المجادل، ويغالطه، ويوهمه بصواب ما يستنتجه، والحقيقة أن ما يقدمه هو استدلال فاسد على مستوى مقدماته وبنيته ونتائجه.

وقبل أن ننهى الحديث في هذه المغالطة، نود أن نشير إلى أن القياس يمكن أن تكون مقدماته من الوهميات، أو الجدليات، أو الخطابيات، ونحوها من القضايا غير اليقينية، إلا أن هذه الأقيسة وإن كانت ذات مقدمات غير

---

(١) معيار العلم في المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص٢٠٤.

يقينية، فلا تستلزم قولاً آخر فعلاً، إلا أنها على تقدير التسليم بها – فقط– تستلزم ذلك، وهذا هو معنى قول المناطقة في تعريف القياس: متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر، فإنه يشمل القياس الصادق المقدمات وكاذبها إذا سلمها الخصم، فإنه يلزمها قول أخر، وهو النتيجة.

الخاتمة

وأخيرًا، وفى نهاية رحلتي مع هذا البحث، والذي حاولت فيه – قدر استطاعتي وجهدي– أن أعطى صورة واضحة ومفصلة حول المغالطات في القياس المنطقي عند الإمام الغزالي، أصل إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

– رغم أنه ليس من تعريف واحد متفق عليه للمغالطة، إلا أنه من الممكن التعامل معها على أنها من أنواع الخطأ في التفكير، والذي يرتكب بقصد أو من دون قصد.

– هناك نوعان من الخطأ: الأول: الخطأ المقصود ويسمى بالمغالطة، ويفعله الإنسان عمدًا حتى يحقق له ما يقصده، وما يهدف إليه من الانتصار على الآخر، أما الخطأ الثاني فيتجسد في الخطأ غير المقصود ويسمى غلطًا.

– تعتبر النية السيئة عاملا أساسيًا في تشكيل ظاهرة المغالطة، وهو الحدّ الذي يُميزها عن الخطأ أو الغلط، ومن ثم فإن كل مغالطة هي غلط، ولكن ليس كل غلط مغالطة؛ لأن هذه الأخيرة تتضمن سوء نية، وما يمكن تفاديه، فالغلط خطأ غير إرادي في الاستدلال، بينما المغالطة هي الخطأ المقصود.

– إن دراسة المغالطات أو الاهتمام بها ليست من القضايا الجديدة في الفكر الفلسفي والمنطقي، بل هي من المسائل القديمة المتجدّدة باستمرار.

– إن دراسة المغالطات وتعلمها يمكن أن يطور مهارات التفكير المنطقي للباحث، فيساعده على اكتشاف الروابط الضعيفة التي تقع أحيانًا بين

المقدمات والنتائج، ويزيد من قدرته على التمييز بين ما يبدو أنه صحيح، وما هو صحيح فعلًا.

– تأتي أهمية الإلمام بأنواع المغالطات المنطقية، حتى يبتعد الشخص عن تلك الطرق المسدودة أثناء الحوار، ويظهر لخصمه الخطأ الاستدلالي الذي ارتكبه؛ مما سيجعله يقضي على الحجة الباطلة ويقصيها من ساحة الجدل إقصاءً نهائيًّا.

– استعان الإمام الغزالي بالكثير من الأمثلة الفقهية؛ لتوضيح المسائل المنطقية وشرحها؛ ويرجع ذلك إلى أن همة الناس في زمانه كانت متجهة إلى علم الفقه، فكان لابد من استخدام الأمثلة الفقهية في حديثه عن المنطق؛ لكى يدركها المخاطب بسهولة، ولا يجد تعقيدًا في فهمها.

– للقياس بصفة عامة قواعد استخلصها المناطقة قديمًا وحديثًا من خلال دراستهم له، وبالتالي فإن أي مخالفة لإحدى هذه القواعد هي أحد أنواع المغالطات القياسية.

– عدّد الإمام الغزالي سبعة مثارات للغلط في القياس هي: مغالطة الخروج عن أشكال القياس، ومغالطة الخروج عن الضروب المنتجة للأشكال، ومغالطة عدم التمايز في الحدود، أو في المقدمات، ومغالطة المصادرة على المطلوب، ومغالطة تقدم النتيجة على إحدى المقدمات في المعرفة، ومغالطة كون المقدمات كاذبة.

– القياس نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر، فلابد فيه من مقدمتين على الأقل، ولابد فيهما من رابط يربط بينهما؛ إذ عدم وجود الرابط أو الواسطة بينهما، يجعل المقدمتين منفصلتين تمامًا، ومن ثم يتعذر القياس.

- يجب أن يكون الحد الأوسط مذكورًا بنفسه (أي بلفظه ومعناه) في المقدمتين من غير اختلاف, وإلا لما كان حدًا أوسط متكررًا, ولما وجد الارتباط بين الطرفين، ومن ثم يأتي الغلط في القياس.

- حذر الإمام الغزالي – في مواضع كثيرة من كتبه– من استعمال الألفاظ المشتركة؛ حيث إن أكثر غلط الناس، ومغالطاتهم، وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع إلى استعمالهم لها.

- يختلف القياس بحسب مقدماته التي ينطلق منها، فإذا كانت المقدمات يقينية كان برهانيًا، وأما إذا كانت مقدماته احتمالية كان جدليًا، وبين هذين المجالين وهما: البرهان والجدل، يتسلل صنف ثالث للقياس يختفى تارة خلف قناع العلم، وتارة أخرى خلف قناع الجدلية، وهو القياس المغالطي (السوفسطائي)، والذي ينطلق من مقدمات كاذبة، ولكنه يُخفى كذبها بوسائل متعددة؛ ليخدع المجادل، ويغالطه، ويوهمه بصواب ما يستنتجه، والحقيقة أن ما يقدمه هو استدلال فاسد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مراجع البحث

١- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للإمام الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢- آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد القزويني، دار صادر، بيروت.

٣- إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، تحقيق: عثمان أمين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٤٩م.

٤- آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥- الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٦- الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، شرح: نصير الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٧- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٨- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي: مصطفى النشار، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩- تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م.

١٠- تاريخ نظريات الحجاج: فيليب بروتون، وجيل جوتييه، ترجمة: محمد صالح الغامدي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ط١٤٣٢،١هـ، ٢٠١١م.

١١- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول: أبو زكريا يحيى الرهوني: تحقيق: الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي–الإمارات، ط١٤٢٢،١هـ، ٢٠٠٢م.

١٢- تلخيص السفسطة: أبو الوليد بن رشد، تحقيق: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٣- تلخيص القياس لأرسطو: لابن رشد، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٤- الثبات عند الممات: أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: عبد الله الليثي الأنصاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٥- الحِجَاج والمغالطة: رشيد الراضي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٦- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.

١٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٨- شرح المطالع: قطب الدين الرازي، تحقيق: أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى، إيران، ط١، ١٣٩١هـ.

١٩- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب: عضد الدين الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٢٠- الشفاء (المنطق): ابن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الإهواني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

٢١- الشمسية في القواعد المنطقية: لنجم الدين القزويني، تحقيق: مهدى فضل الله، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٢- ضوابط المعرفة: عبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢٣- طبقات الشافعية: أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٤- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٥- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين: يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشيد، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٦- الطريق إلى التفكير المنطقي: وليم شانر، ترجمة: عطية محمود هنا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١م.

٢٧- العالم إرادة وتمثلا: آرتور شوبنهاور، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٨- في الغلط والمغالطة: فيصل غازي مجهول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩- الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٠- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣١- قصة الصراع بين منطق اليونان ومنطق المسلمين: د/ سعد الدين السيد صالح، دار الأرقم، الزقازيق، ط١٤١١،١هـ،١٩٩٠م.

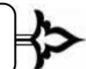
٣٢- كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.

٣٣- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: الإمام التهانوي، تحقيق: علي دحروج، ترجمة من الفارسية إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٤- كتاب النجاة (قسم المنطق): أبو على الحسين بن سينا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

٣٥- لسان العرب: لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط١٤١٤،٣هـ.

٣٧- مِحَكُ النظر في فن المنطق: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.



٣٨- المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم: د/ عوض الله حجازي، ط٧.

٣٩- المرشد في علم المنطق: يوسف الموسوي، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٠- المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٤١- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٤٢- معيار العلم في المنطق: الإمام الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

٤٣- المغالطات المنطقية: عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

٤٤- مقاصد الفلاسفة: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، مطبعة الصباح، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص٥٣.

٤٥- المقرر في توضيح منطق المظفر: السيد رائد الحيدري، منشورات دار ذوي القربى، إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٦- مقدمات في علم المنطق: هادي فضل الله، دار الهادي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

٤٧- مقدمة تحقيق كتاب الوجيز في فقه الإمام الشافعي: الإمام الغزالي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

٤٨- المنطق: محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٤٩- المنطق الصوري: يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٥٠- المنطق الصُّوري والرِّياضي: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤، ١٩٧٧م.

٥١- المنطق عند الفارابي، كتاب الأمكنة المغلطة: أبو نصر الفارابي، تحقيق: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.

٥٢- منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١٩٨٠،١م.

٥٣- نظريات التعلّم: مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٩٨٣م.

٥٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

محتويات البحث

الموضوع